

العنوان:	الدور الإسرائيلي في البحر الأحمر و خليج عدن : البواعث و المؤشرات
المصدر:	مجلة البحوث والدراسات العربية
المؤلف الرئيسي:	أبو عابد، رؤوف سليمان
المجلد/العدد:	ع62
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الناشر:	معهد البحوث والدراسات العربية
الشهر:	يونيو
الصفحات:	9 - 66
رقم MD:	701543
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البحر الأحمر ، القرصنة ، إسرائيل، الدول الإفريقية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/701543

الدور الإسرائيلي
في البحر الأحمر وخليج عدن
(البواعث والمؤشرات)

د. رؤوف سليمان أبو عابد(*)

مقدمة:

إن ما تشهده سواحل البحر الأحمر وخليج عدن من عمليات خطف واحتجاز للسفن، يشكل - من وجهة النظر القانونية - ما يصطلح على تسميته بـ«أعمال القرصنة»، وإن كان لا يحمل الدلالات نفسها والتعبير من وجهة النظر السياسية والاجتماعية عند آخرين رأوا في تلك العمليات نوعًا من الدفاع الوطني ضد ما يعدونه استباحة للسواحل، ونهبًا للثروات السمكية، من قِبَل سفن الصيد الأجنبية، وما تلقيه سفن أخرى من مواد سامة.

وقد كان لتلك العمليات تداعياتها السلبية والمدمرة على الملاحة والتجارة العالمية، ما دفع العديد من الدول والمنظمات، وحتى الأفراد «سياسيين، واقتصاديين، وقانونيين»، إلى الاهتمام بها، والتنبه لخطورتها، ولا سيما أن ميدانها منطقة يتداخل فيها العديد من المعطيات، والتفاعلات، التاريخية، والحضارية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية، مدفوعة بتدخلات وأطماع خارجية، وعوامل ذاتية، ليرتبط في مضمارها العديد من المخاطر على الأمن القُطْري والقومي والإقليمي والدولي، وسط جدل وغموض مقصود ومتعمد حول أسس ظاهرة القرصنة،

(*) باحث في العلوم السياسية - دولة فلسطين.

وأسبابها، والدوافع الحقيقية من ورائها، وصولًا إلىٰ من يقف بالفعل خلف ستار أحداثها، ومدىٰ استخداماتها الوظيفية في صناعة الأحداث وكيفية ذلك، واختلاق الأزمات، في سياق تفاعلات التعاون والصراع، والتنافس علىٰ النفوذ بين المشاريع والاستراتيجيات الدولية في المنطقة، وهو ما سيحاول الباحث استجلاءه من خلال هذا البحث.

عمليات القرصنة في البحر الأحمر:

لقد شكلت عودة عمليات القرصنة في البحر الأحمر مرورًا بمضيق باب المندب، ووصولًا إلىٰ خليج عدن - تحولًا مهمًّا علىٰ صعيد السياسة المحلية والإقليمية والدولية، بما تخللها من عمليات خطف للسفن التجارية وناقلات النفط، بمنحىٰ بات يهدد أحد أهم سلع وخطوط التجارة العالمية، وهو ما سنتناوله فيما يلي عبر نقطتين، نبرز في الأولىٰ مفهوم القرصنة بشكل عام، ونعرض في الثانية لأهمية البحر الأحمر.

أولاً- مفهوم القرصنة: (جذورها، التعريف والواقع القانوني):

1- الجذور:

لا يوجد تاريخ محدد لبداية عمليات القرصنة أو لصوصية البحر عبر التاريخ. وتكاد تجمع معظم المراجع علىٰ أن تلك العمليات قد تزامنت مع تسيير السفن في عرض البحار وازدهار المدن الساحلية، ومهاجمتها بقصد النهب والسرقة والسلب لأغراض شخصية، ودون أي ترخيص أو غطاء من أية دولة، وهو ما أطلق عليه وصف «القرصنة»، التي تخرج القراصنة من عداد غزاة البحر المدفوعين من دولة معينة لمهاجمة سفن العدو في زمن الحرب.

وقد انتشر القراصنة في معظم بحار العالم ومحيطاته، فكان منهم[1] القراصنة الإغريق الذين امتد نشاطهم من السواحل اليونانية حتى السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وهي السواحل التي كانت مسرحًا للعديد من عمليات الخطف والاعتداء على السفن في إطار التنافس بين الدولة الإسلامية والإمبراطورية الرومانية، ثم إيطاليا وأسبانيا وفرنسا، إلى أن احتلت الأخيرة الجزائر واستولت على قاعدة القرصنة عام 1830.

كما انتشر أيضًا القراصنة الآسيويون في بحر الصين الجنوبي، وقبالة سواحل مالابار في الهند، وقراصنة الميد أو الميذ، وهم طائفة من الهنود اشتُهروا بمهاجمة السفن والمراكز الإسلامية في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر في بداية القرن الأول الهجري، والقراصنة الأحباش، وكذلك القراصنة القطَرية، أو متلصصة البحر القطَرية نسبة إلى الجزيرة القطَرية، والقراصنة التَّكاكرة أو التَّكاترة، وهم جماعة من سكان الدَّيْبُل كانوا يقطعون الطريق على السفن المتجهة من الهند وإليها.

ويبقى أشهر القراصنة، هم قراصنة البحر الكاريبي من المغامرين الأوروبيين الذين حولتهم حمى المنافسة بين أسبانيا والدول الأوروبية، من قراصنة إلى غزاة بحر عندما استعانت بهم ملكة إنكلترا للإغارة على الأساطيل الأسبانية، ومنحتهم لقب «فارس»، ومنهم السير فرانسيس دريك، والسير جون هوكنز، ليتخذ - بعد ذلك - بعض البحارة الفرنسيين والإنجليز والهولنديين من جزر هسبانيولا وتورتوجا وجزر أخرى في الكاريبي، قواعد لهم للإغارة على السفن والمدن الأسبانية، ومنهم الإنكليزي هنري مورجان، والاسكتلندي وليم كد، كما وجه القراصنة الأوروبيون اهتمامهم إلى أمريكا الشمالية، حيث اتخذوا من جزر البهاما قاعدة لهم، ومنهم بنيامين هورتيخولد، والبريطاني كاليلو جاك راكهام، وتشارلز فين، وامرأتان هما آن بوني، وماري ريد، وكان أشهرهم وأسوؤهم سمعة هو إدوارد

تيتش، الملقب بذي اللحية السوداء، وقد تمكنت البحرية الملكية البريطانية في نهاية العشرينيات من القرن الثامن عشر الميلادي من القضاء على معظم أنشطة القراصنة الأوروبيين في العالم.

ومع دخول عصر الدولة القومية والمدنية الحديثة وما رافقه من تطور لمفهوم السيادة والاستقلال والأمن القومي والإقليمي والدولي، وتدعيم الحماية والإدارة الوطنية لمعظم الجزر والمناطق البحرية والبرية في العالم، والاعتراف من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والحكومية بالقرصنة بوصفها عملًا غير مشروع ويشكل اعتداء، حدث تراجع كبير في حجم عمليات القرصنة وانتشارها عبر المحيطات والبحار في العالم مع بدايات القرنين التاسع عشر والعشرين، واستمرت بشكل طفيف ومتقطع في أماكن تقليدية مثل بحر الصين الجنوبي، وذلك أيضًا ما نشهده اليوم في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، حيث تشير تقارير «مكتب الملاحة البحرية العالمية» التابع لغرفة التجارة العالمية، إلى أن عام 2008 وحده شهد 469 حادثة قرصنة في مختلف مناطق العالم، وذلك مقارنة بـ300 حادثة العام 2007، وهما الأعلى نسبة منذ العام 1991 تاريخ بدء مكتب الملاحة البحرية العالمية متابعة ظاهرة القرصنة ومحاولة الحد منها.

كما توضح التقارير أن أهداف القرصنة البحرية الحديثة تشمل الناقلات المحملة بالنفط، وشحنات كتل الألومونيوم وخزَّانات السفن، وتكبّد خسائر تصل إلى حوالي 16 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى تحول مجرى عمليات الخطف لتستهدف الطائرات في المجال الجوي، ولتتخذ القرصنة شكلًا جديدًا، يخرج منها - بطبيعة الحال - تلك العمليات التي تقوم بها الشعوب تحت الاحتلال، عبر حركات التحرر، والتي يبقى توصيفها مثار جدل فقهي وقانوني، حيث يعدها الكثيرون أعمالًا مشروعة بوصفها أعمال مقاومة ونضال ضد المحتل[2].

2- تعريف القرصنة وواقعها القانوني:

القرصنة في اللغة اشتقاقًا تعود بدلالاتها إلى القطْع، بحسب «تاج العروس»، و«القاموس المحيط» و«لسان العرب». أما اصطلاحًا فهي «قطع الطريق على المسافرين من التجار في البحر والاستيلاء على أموالهم وبضائعهم». والقرصان هو لص البحر، كما ورد تعريف القرصنة في Encyclopedia Britannic على أنها «السطو المسلح في البحار، تقوم به مجموعة من اللصوص دون تفويض من أي سلطة، وخارج الحدود المتفق عليها بين الدول»[3].

والراجح أن أول من استخدم كلمة القرصنة كان المؤرخ الروماني بوليبيوس في العام 145 ق.م، ثم جاء ذكرها عند المؤرخ اليوناني بلوتارك في العام 100 ق.م، وهو صاحب أقدم تعريف للقراصنة، حيث وصفهم بأنهم «أولئك الأشخاص الذين يهاجمون بدون سلطة قانونية ليس فقط السفن، وإنما كذلك المدن الساحلية»[4].

وقد أجمع معظم الفقهاء على تجريم أعمال القرصنة، وإن اختلفت وتباينت رؤاهم، قصورًا أو شمولًا، حول توصيف أركان جريمة القرصنة لجهة الوسيلة، والنطاق الجغرافي، والنية أو الهدف والغاية المنشودة من وراء ارتكابها، ففي حين حصر الفقيه بيلا النطاق الجغرافي لأعمال القرصنة في أعالي البحار والفضاء الخارجي، أي خارج حدود السيادة الإقليمية للدول، فإنه توسع في مفهوم أعمال العنف ومدلولها لتشمل السلب والنهب والقتل والجرح، فعرف القرصنة بأنها «أفعال عنف يتم ارتكابها بدافع المكاسب الخاصة، وهي موجهة ضد الأشخاص أنفسهم، أو من أجل سلب أموالهم في أماكن لا تخضع لسيادة أي دولة معينة... ومن شأن هذه الأفعال الإخلال بسلامة هذه الأماكن والمساس بها»[5].

وفي السياق نفسه جاء تعريف د. محمد طلعت الغنيمي[6]، أما د. علي صادق أبو الهيف فقد عرف القرصنة بأنها «كل اعتداء مسلح يقع في عرض البحر من سفينة لحسابها الخاص، مستهدفًا السلب والنهب للسفن أيًّا كانت جنسيتها، أو خطف أو سلب الأشخاص الموجودين عليها، أو الأمرين معًا»[7]، ليحصر بذلك أعمال القرصنة في الاعتداء المسلح دون غيره، في حين أنه سمح بامتداد وصف «القرصنة» على أي عمل يقع في أية منطقة من البحار خارج نطاق البحر الإقليمي، كالمنطقة الاقتصادية الخالصة، والمياه الأرخبيلية لدولة أرخبيلية، وأما د. محمد حافظ فقد عدّ - بدوره - أن «الخداع والغش والاحتيال بنية السلب والنهب والاحتجاز، أعمال تدخل في نطاق القرصنة»[8].

وقد ورد في «قاموس مصطلحات القانون الدولي» أن القرصنة «تعتبر عملًا من أعمال قطْع الطرق البحرية، وهي عبارة عن ارتكاب أعمال عنف ضد الأشخاص أو الأموال في البحر لتحقيق أغراض خاصة، وسواء ارتكبت ضد المواطنين أو أجانب، وتهدد بالخطر الأمن العام»[9]، وهو بذلك يحاول وضع صيغة توفيقية، لما تباين في صدده الفقه، تضم وتشمل في حيثياتها التطورات الحديثة لعمليات القرصنة البحرية، حيث وسع من النطاق الجغرافي للقرصنة، ولم يقصرها على تلك الأعمال التي ترتكب في أعالي البحار، بل شملت أيضًا الأعمال التي تقع في المناطق البحرية القريبة من الشاطئ. ومن جهة ثانية شملت أيضًا كل أعمال العنف غير المشروعة التي ترتكب ضد الأشخاص أو الأموال أو السفن، وإن حصرها في الأعمال التي تستهدف تحقيق أغراض ومصالح شخصية، أي إنه أخرج من عداد القرصنة تلك الأعمال التي تستهدف تحقيق أهداف أو غايات سياسية مشروعة، أو التي تستهدف الإضرار باقتصاد دولة ما.

أما في المواثيق الدولية، فكان أول من عرف القرصنة البحرية هو مشروع الاتفاقية الذي أعدته جامعة هارفارد عام 1932[10]، وسارت عليه معظم الاتفاقيات الدولية بصيغتيها التقليدية والحديثة، حيث جاء تعريف القرصنة البحرية في المواد 15 - 16، من اتفاقية جنيف لعام 1958 حول البحر العام، والمواد 101 - 103، من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، بأنها «كل عمل من أعمال العنف، الحجْر أو السلب الذي يقوم به لمصلحة شخصية طاقم سفينة أو طائرة أو المسافرين على متن هذه السفينة أو الطائرة وموجهة ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو الأشخاص أو الأموال الكائنة على متنها، وهي في منطقة البحر العام، أو في أي مكان غير مشمول بقضاء أي دولة»[11]. فالتعريف السابق يشترط توفر أربعة أركان في العمل لوقوع جريمة القرصنة، وهي[12]:

1- أن يكون العمل غير مشروع ويتم ارتكابه في أعالي البحار.

2- أن يكون موجهًا ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو أموال.

3- أن يكون بقصد تحقيق المصلحة الشخصية، أو مصالح مادية خاصة بالقراصنة.

4- أن يرتكبه طاقم أو ركاب سفينة خاصة، أو طائرة خاصة في أعالي البحار.

واستنادًا إلى ذلك، فإن انتفاء عامل المنفعة الشخصية واستبداله بحضور الغاية والهدف السياسي في بعض حالات الاستيلاء على السفن، يخرجها من نطاق أعمال القرصنة بحسب التعريف السابق، وبحسب ما سار عليه العرف الدولي في ذلك (قضية السفينة فولك، وقضية سانتا ماريا 1961)[13]، وهو المسار الذي يعد تجاوزًا لما عرف بمفهوم «القرصنة بالموازاة أو بالتشابه»، والذي سعت الدول الأوروبية إلى تكريس مفاهيمه خلال الحرب الأهلية الأسبانية، وتزايد

حالات اعتراض السفن التجارية وإغراقها في البحر المتوسط من قبل غواصات مجهولة أو غير معلن عنها، حيث وقعت بعض الدول الأوروبية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا في 1939/4/14، ما عرف بـ «اتفاقات نيونز Nyons»، التي اعتبرت أن أي عمل أو هجوم يلحق الضرر بالسفن التجارية يعد عملًا موازيًا للقرصنة أو يشبهها.

وفي محاولة لتصحيح المسار باتجاه إيجاد تعريف أكثر دقة ووضوحًا للقرصنة، يغطي ويشمل ما استجد من تطورات، في أسلوب ونطاق أعمال العنف ضد السفن، جاءت الاتجاهات الحديثة في العديد من الاتفاقيات التي حاولت من خلالها الأمم المتحدة تلاشي القصور وأوجه النقص في التعريفات السابقة، وتحديد أكثر للمفاهيم، وإن كان ذلك بما يراعي التوازنات الدولية وتوزيع عناصر القوة فيها بشكل أكثر مما هو واقعي وقانوني.

ففي اتفاقية روما 1988 اعتبرت القرصنة «أي عمل من أعمال العنف ضد شخص على السفينة، وكان هذا الفعل من شأنه أن يعرض سلامة ملاحة السفينة الآمنة للخطر، أو يتسبب في إحداث ضرر للسفينة أو بضاعتها، أو وضع أي جهاز أو مادة مدمرة في السفينة بأي وسيلة من شأنها أن تسبب ضررًا بالغًا، أو تدمير السفينة أو البضائع التي على متنها، أو يتسبب في تدمير أو إحداث أضرار شديدة في التسهيلات الملاحية، أو يسبب تداخلًا أو تعارضًا شديدًا في تشغيلها، أو يبث معلومات يعلم أنها غير صحيحة «مزيفة»، من شأنها أن تعرض ملاحة السفينة للخطر، أو يتسبب في إصابة أو قتل أي شخص بسبب ارتكابه أو محاولة ارتكابه الأفعال السابقة، وأن تكون غايته منفعة شخصية، أو خاصة، وأن تقع في أعالي البحار»[14].

كما توسعت المادة في تعريفها للقرصنة لتشمل أيضًا التحريض على ارتكاب أي من الأفعال السابقة، أو الاشتراك في ارتكابها، أو التهديد أو الوعيد المشروط أو غير المشروط، الذي يرمي إلى إجبار شخص طبيعي، أو قانوني على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به، لارتكاب أعمال عنف ضد شخص على ظهر سفينة أو تدميرها أو الإضرار بها أو بحمولتها.

فالاتفاقية إذًا تطبق على جميع الأعمال غير المشروعة التي ترتكب خارج نطاق البحر الإقليمي للدولة الساحلية، كالمنطقة الاقتصادية الخالصة، والمياه الأرخبيلية، أو في أعالي البحار، والمضايق التي تربط بين أجزاء من أعالي البحار، بشرط أن تكون السفينة مبْحِرة خارج نطاق البحر الإقليمي للدولة المشاطئة للمضايق، فهي لا تنطبق على الرحلات الداخلية، وإنما الرحلات الدولية خارج النطاق الإقليمي لدولة علَم السفينة.

وقد أخرجت الاتفاقية من نطاق تطبيقها السفن الحربية والسفن الحكومية المستخدمة لأغراض حكومية خالصة، وهي بذلك تعترف بالحصانة لمثل تلك السفن[15]. ومن جهة ثانية تناست الاتفاقية ما هو وارد في المواثيق الدولية حول تأييد حق الشعوب ومشروعية استخدام القوة في إطار تقرير المصير، بما في ذلك الكفاح المسلح للشعوب تحت الاحتلال من خلال حركات التحرر الوطني، المنصوص عليها في الميثاق الأممي[16]. فاعتبرت أن جميع الأعمال غير المشروعة - بغض النظر عن الباعث وراء ارتكابها، حتى لو كانت لأهداف سياسية - هي أعمال قرصنة إلا إذا وجهت إلى قوات سلطات الاحتلال، والتزمت بقواعد القانون الدولي الإنساني فتعد أعمالًا مشروعة ولا تعد من قبيل أعمال القرصنة البحرية، ففي حين أنها ضيقت مفهوم حق الشعوب في مقاومة الاحتلال بحصر أعمال المقاومة والكفاح بتلك الموجهة ضد قوات الاحتلال، وسعت من مفهوم

أعمـال القرصـنة بحيث يشـمل كل الأعمـال بما فيهـا ذات الدوافع السـياسـية، ولا سيما أن ما نصت عليه الاتفاقية باعتبار أعمال القرصنة التي تحدث ضررًا في التسهيلات الملاحية، أو تبث معلومات مزيفة، هي أعمال غالبًا ما تتم بدوافع سياسية، علىٰ عكس السرقة والنهب والابتزاز، أو الاحتيال.

وفي السياق نفسه يمكن النظر إلىٰ قضية اختطاف الطائرات[17]، من حيث إن الدافع السياسي أو تحقيق غرض سـياسي، هو من أهم البواعث في معظم عمليات اختطاف الطـائرات، حيث تقـوم منظمة أو حركة سياسية بعمليات اختطاف لطائرات في إطار مقاومة الاحتلال للحصول علىٰ حق شعبها بتقرير المصير، أو تنبيه الرأي العام إلىٰ قضية سياسية كتحرير أسرىٰ، أو فك حصار، وقد لازم هذا النشاط للعديد من عمليات المقاومة الفلسطينية منذ بدايتها في إطار كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي[18]، وقد أثار موضوع «مشروعية اختطاف الطائرات علىٰ أسس سياسية» جدلًا وخلافًا فقهيًّا، شأنه في ذلك شأن عمليات الاعتداء ومهاجمة السفن علىٰ الأرضية نفسها. فبينما برر البعض اختطـاف الطائرات لتحقيق أهداف سياسية بانغلاق الأفق أمـام جميـع الطـرق الاعتيـادية في إحداث تغيير حقيقي وقانوني دولي وشرعي بالطرق السلمية، ذهب آخرون إلىٰ تكـييف الاختطاف في مثـل هذه الحالات بالإرهاب الدولي غير الجائز قانونًا، وبالتجاوز علىٰ مبدأ حرية الجو.

وبالتالي فإن الفقه والعرف الدولي والاتفاقيات الدولية باتجاهاتها التقليدية والحديثة، تجمع علىٰ تجريم أعمال القرصنة بوصفها أعمالًا غير مشروعة، ومن الجرائم الماسة بأمن الملاحة البحرية وسلامتها، والتي تهدد الاستقرار العالمي، ولكنها شددت علىٰ أن تلك الأفعال يجب أن تكـون بدافع شخصي ومصالح ذاتية خاصة بالقراصنة.

ومع الازدواجية في تفعيل آليات الأمن الجماعي، والانتقائية في مواجهة الأفعال والظواهر السياسية وتوصيفها في العلاقات الدولية، وقصور المواثيق الدولية وآلياتها في ممارسة المسؤولية وإيقاعها على الدول ونظمها السياسية، ومحاولات التسويف المتعمد، وعدم الرغبة الأمريكية تحديدًا في إيجاد ووضع تعريف واضح ومحدد للإرهاب، يبقى ما تقوم به بعض الدول أو تساعد أو تحرض على القيام به، يقع خارج إطار عمليات القرصنة والتجريم والمساءلة الدولية الجادة، مما يزيد من فرص عدم الاستقرار الدولي، ويجعل من صناعة عمليات القرصنة ودعمها وتفعيلها، أداة محتملة تستخدمها الدول في إدارة صراعاتها، وتحقيق مطامعها وأهدافها في السيطرة والنفوذ، وهو ما يعكسه بجلاء ماهية عمليات القرصنة وحيثياتها، والواقع الراهن للقراصنة الذين أصبحوا مجهزين بأسلحة وعتاد، ولهم من الإمكانيات ما لا يتوفر إلا للدول، ما يشير إلى وقوف العديد من الدول وراء عمليات القرصنة، في ظل عجز الأجهزة الأممية عن ملاحقة الدول أو تطبيق المسؤولية الدولية عليها، وقصور التشريعات القاضية بذلك، ومن جهة ثانية فإن الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بخصوص ظاهرة القرصنة وتعريفها وبيان سبل وكيفية التصدي لها، تبقى ناقصة في هذا المجال، فهي تعالج الظاهرة في إطارها العام المجرد، في حين أن الحالات الاستثنائية تبقى خارج حدود مفهوم القرصنة بحسب تلك الاتفاقيات، لجهة التعاطي مع أسبابها وكيفية علاجها والتصدي لها.

ثانيًا- دور البحر الأحمر وأهميته:

البحر الأحمر عرَّفه الإغريق والرومان بالبحر الفرعوني، وبحر أريتريان، وأشار إليه العرب ببحر الفَرَما، وبحر القُلْزُم، وبحر الحبشي، وأطلق عليه العبرانيون «يم سوف» أي بحر سوف، وفيما يرجح البعض أن تسمية البحر «أحمر» كناية عن

ما يظهر من لون مياهه، وبداية تكوينه كبحيرة أمام إقليم أريتريا، والذي يعني: «الأرض الحمراء»؛ فإن الثابت أنه اكتسب هذا الاسم لكثرة الطحالب وانتشار الشُّعب المرجانية فيه، وهو عبارة عن مسطح مائي شريطي الشكل يقع شمال المنطقة الاستوائية عند خطي عرض 32° و 12.30°، بين السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية وكتلة شمال شرق أفريقيا، فيتصل بالمحيط الهندي جنوبًا عن طريق باب المندب، ويمتد شمالًا حتىٰ يصل شبه جزيرة سيناء، حيث يتفرع إلىٰ خليج العقبة، وخليج السويس الذي يؤدي - بدوره - إلىٰ قناة السويس، يبلغ طوله من 1900 كم إلىٰ 2250 كم، ويتراوح عرضه فيه ما بين 402 كم في النصف الجنوبي، و209 كم في النصف الشمالي، ويبلغ متوسط العمق فيه 490 مترًا، بنسبة ملوحة هي الأعلىٰ بين البحار في العالم، حيث تصل إلىٰ نسبة تركيز 43٪، أي ما يعادل 43 جرامًا في اللتر الواحد من الماء[19].

كما يقع البحر الأحمر في قلب الوطن العربي، فباستثناء أريتريا والوضع غير الشرعي للكيان الإسرائيلي كدولة احتلال، فإن جميع الدول المشاطئة له عربية، حيث تطل عليه الأردن والسعودية واليمن عبر الساحل الشرقي، ومصر والسودان وجيبوتي والصومال عبر الساحل الغربي، بما يشكل 90.2٪ من الطول الإجمالي لسواحله، فهو بحر داخلي ضمن حدود الوطن العربي، يقع في نطاق ومنطلق الأراضي والسيادة العربية، والمنفذ الرئيس والوحيد للعديد من دوله كالأردن والسودان وجيبوتي، فعلىٰ ضفافه يختزل تاريخ المنطقة، وجزء يسير من تاريخ العلاقات الدولية، فكان شاهدًا وكان دوره حاضرًا في قلب الأحداث السياسية، والتطورات الاقتصادية، وتنامي حركة التجارة العالمية، وهو الدور الذي تقلبت أهميته وَفْق العديد من المراحل، أهمها[20]:

1- المرحلة البرمائية: كان فيها البحر الأحمر مجرد بحر داخلي بين اليابس الآسيوي والإفريقي، ينتهي عادة بالقرب من برزخ السويس، حيث تقوم الطرق البرية بمهمة الربط بين محطات هذا البحر وموانئه، وبعض المدن القائمة في وادي النيل.

2- مرحلة الالتفاف والدوران: بدأت في أواخر القـرن الخامس عشر مـع اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح كممر مائي مباشر يربط الشرق بالغرب، ليتحول البحر الأحمر إلىٰ بحر داخلي ضامر، تقتصر أهميته علىٰ التجارة الساحلية بعدما انقطعت عنه الحركة التجارية، وتدهورت أهمية موانئه وموانئ البحر المتوسط، خاصة الواقعة في الحوض الشرقي علىٰ هذا الطريق الضامر، وانتقلت تلك الأهمية إلىٰ موانئ ودول المحيط الأطلنطي، وبالرغم من ذلك فقد شهد الطريق البرمائي القديم اهتمامًا متزايدًا من جانب كل من فرنسا وبريطانيا بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، حيث إنه الطريق البري المتمم للبحر الأحمر، وهذا الاهتمام الذي تطور بالعمل علىٰ شق قناة عبر برزخ السويس.

3- المرحلة البحرية: علىٰ إثر شق قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية في نوفمبر 1869، انقطع الاتصال بين اليابس الآسيوي والأفريقي، وتحقق الاتصال بين البحرين الأحمر والمتوسط، ليشكلا ممرًّا مائيًّا واحدًا وطريقًا بحريًّا فريدًا، أصبح أقصر الطرق وأسرعها بين الشرق والغرب، وعادت معه قوة البحر الأحمر وأهميته وموقعه إلىٰ الصدارة.

4- المرحلة النفطية: مع تدفق البترول في الخليج العربي في بداية الثلاثينيات من القرن المنصرم، تحول البحر الأحمر من مجرىٰ مائي وبحري إلىٰ شريان نفطي حيوي، تمر به أهم سلعة استراتيجية في عالم اليوم، فهو الممر الرئيس للبترول العربي للأسواق العالمية، حيث يمر منه ما يقارب 60٪ من احتياجات أوروبا

الغربية النفطية، و25٪ من الاحتياجات الأمريكية، فضلًا عما يحتويه باطن الأرض في المناطق المجاورة له من بترول أصبح من أهم قضايا الأمن القومي لكثير من الدول.

فدائمًا ما كان التنافس والصراع في البحر الأحمر وعليه يعكس أهمية المنطقة وجاذبيتها بما يكتنفها من أطماع، فاستخدمه قدامىٰ المصريين، واهتم به الإسكندر الأكبر المقدوني، ثم البطالمة، والسلوقيين، والرومان، والبيزنطيين، وصولًا إلىٰ المسلمين؛ من أمويين وعباسيين وفاطميين وأيوبيين، ومماليك، وعثمانيين، ليتنافس عليه وفي مياهه وشواطئه البرتغاليون والهولنديون والبريطانيون والفرنسيون، حتىٰ دخوله دائرة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وليشكل مسرحًا وميدانًا للصراع العربي مع إسرائيل، وليشهد أيضًا معترك الصراعات الإقليمية والدولية بين إيران وإسرائيل وحلفائهما.

فهذا التاريخ الفائض بالاهتمام والتنافس والتوتر والصراع والتدافع للسيطرة والهيمنة، إنما يعكس وبجلاء حقيقة **الأهمية الجغرافية والاقتصادية والثقل الاستراتيجي والجيوسياسي للبحر الأحمر**، والتي يمكن الإشارة إلىٰ أهم مكنوناتها فيما يلي :

1- يقع البحر الأحمر علىٰ خط التماس الجغرافي، والتاريخي، والثقافي بين العالم العربي والأفريقي والآسيوي، وهو أحد أهم معابر هذه العوالم إلىٰ أوروبا وبقية دول العالم، فهو جزء من الطريق البحري الداخلي القادم من أوروبا الغربية مرورًا بمضيق جبل طارق فالبحر المتوسط، فقناة السويس فالبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي إلىٰ جزر الهند الشرقية، فالصين ثم اليابان، متفرعًا إلىٰ الخليج العربي والبحر الأسود وأستراليا وشرق أفريقيا، وبذلك فإنه يحتل موقعًا وسطًا بين البحار والمحيطات الشرقية والغربية، بين البحر الأبيض

المتوسط والمحيط الهندي؛ ليشكل أحد أهم أجزاء السلسلة الفقرية للاستراتيجية البحرية متوسطًا جناحي الوطن العربي ومركز كتلته[21].

2- تضم مداخله ومخارجه أهم مواقع السيطرة البحرية على الأرض، كقناة السويس واسطة العقد في سلسلة المواقع الاستراتيجية على البحر الأحمر، فعبرها تستورد المواد الخام وعبرها يعاد تصديرها، وهي مفتاح الحركة بين البحار الشرقية والغربية، ومنها اكتسبت أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، وكذلك مضيق جوبال في خليج السويس، ومضيق تيران على خليج العقبة، وبوغاز أو مضيق باب المندب منفذ البحر الأحمر على العالم، هذا بالإضافة إلى العديد من الجزر والتي تقدر بنحو 379 جزيرة بين كبيرة وصغيرة، 268 منها جزر تابعة لدول عربية، منها جزيرة بريم وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى وكمران وزوقر وسوقطرة على الساحل اليمني، وفرسان التي تضم 76 جزيرة على الساحل السعودي، بالإضافة إلى جزر الساحل الأريتري: فاطمة وحالب ودهالك.

3- يتميز البحر الأحمر بالروابط الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية «اقتصاديًا وأمنيًا» مع الخليج العربي، الذي يتصل بالمحيط الهندي عن طريق مضيق هرمز ليشكل مع البحر الأحمر ذراعي المحيط الهندي، وهي الأذرع التي تطال بتأثيرها السياسي حتى تلك الوحدات التي لا تشاطئها بشكل مباشر، كتركيا وأفغانستان، والهند، والعراق، والمنظومة العربية والأفريقية والأوروبية في أطرها الأمنية والاقتصادية، فإذا كان الخليج العربي يمثل قلب الوطن العربي جغرافيًا، وبابه السحري وصندوقه الذهبي الذي يكتنز فيه أكثر من 60٪ من احتياطي النفط العالمي مع 38.8٪ من الاحتياطي العالمي للغاز، فإن البحر الأحمر يعد كوده السري والمفتاح إلى ذلك الكنز، فهو أقصر طرق النقل البحري وأسرعها بين الشمال والجنوب، حيث اختصر ما يقارب ثلثي المسافة بين الشرق والغرب عن طريق رأس الرجاء الصالح، وهذا الاختصار يقابله اقتصاد في التكاليف ووفرة في

الوقت، جعلته يستقطب ما نسبته 74٪ من حمولة الأسطول العالمي، حيث يعبر منه ما نسبته 30٪ من حجم التجارة العالمية، وتقدر نسبة السفن العابرة منه سنويًّا بأكثر من 20 ألف سفينة حربية وتجارية[22].

4- برغم أن التوازن قد حفظ في النهاية لمصلحة الطرق البرية على حساب الطرق البحرية، فإن اتباع سياسة واستراتيجية الأنابيب، قد ساهم في ازدياد الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للبحر الأحمر، حيث تم إنشاء خط الأنابيب السعودي Petro-Line الذي يمتد لمسافة 1300 كم من شرق السعودية إلى ينبع على البحر الأحمر، ينقل عبرها نفط الخليج على البحر الأحمر إلى موانى التصدير على البحر المتوسط، هذا بالإضافة إلى خط سميد الذي ينقل بترول الخليج من السويس إلى المتوسط، وفي حين أن هذه الاستراتيجية التي تختزل المسافة بين مناطق الإنتاج في الخليج العربي ومحطات التصدير على المتوسط، قد رجحت كفة الميزان لصالح البحر الأحمر بمعزل عن قناة السويس أحد أهم معايير وزنه الاستراتيجي، إلا أنها - أي استراتيجية الأنابيب - قد جعلت من البحر الأحمر منطقة صراعات محتملة، ومنطلقًا لتهديد جواره الإقليمي والجوسياسي.

5- إن قاعه وما تحت قاعه يزخران بالكثير من الثروات المعدنية والسمكية، حيث يكتنز فيه نِسبًا مرتفعة من معادن الحديد، والمغنسيوم، والنُّحاس، والنيكل، والرَّصاص، والزنك، والذهب، وتتميز هذه المعادن بسهولة استخراجها واستغلالها. أما بالنسبة للثروة السمكية، فإن البحر الأحمر نظام بيئي غني ومتنوع يوجد فيه أكثر من 1200 نوع من الأسماك 10٪، منها لا توجد في أماكن أخرى من العالم، حيث تشير التقارير إلى أن ثروته السمكية أصبحت تقدر من 350 ألف طن إلى مليون ونصف المليون طن، تستخرج الدول المطلة عليه نحو 80 ألف طن فقط[23]، كما يزخر البحر الأحمر بالعديد من أنواع الأصداف

وذوات المحار كاللؤلؤ جنوب الطور، والاستاكوزا، والجمبري، والزبرجد الذي يساوي في قيمته الاقتصادية معدن الماس، بالإضافة إلى الطحالب والأعشاب البحرية.

6- في حين تدر بعض موانى البحر الأحمر دخلًا مقدرًا من النقد الأجنبي لدوله، وبخاصة من الدول ذات الموارد الشحيحة مثل جيبوتي، فإن بعض شواطئه قد شهدت إقامة العديد من مناطق التجارة الحرة ذات الدخل العالي، مثل عدن وسواكن وبورسعيد، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المنتجعات السياحية، كالغردقة وسفاجا ومرسى علم وشرم الشيخ ودهب وطابا، على الجانب المصري في سيناء، والعقبة في الأردن، وإيلات في إسرائيل، وعروس ومحمية سنجيب في السودان، ووخوخة والمخا وبعض الجزر على الساحل اليمني.

7- أما **جيوبوليتيكيًّا** فإن البحر الأحمر محاط على ساحله الشرقي والغربي بسلاسل جبلية كحدود طبيعية - تشكل نسبة السكان فيها 60٪ من مجمل الشعب العربي - تصلح لأن تكون خطوطًا دفاعية منيعة وحصينة ضد أي غزو بحري لدوله، وتشكل استحكاماتها عمقًا استراتيجيًّا يزيد من مناعة أي مظلة أمنية ويخفض من تكاليفها وأعبائها، كما تتميز سواحله بالطول نسبة إلى مساحته، فكل ميل من الساحل يقابله 579 ميلًا مربعًا من المساحة، مما يبعده عن الشكل الحوضي المندمج، ويفقده ميزة الملاحة في العمق، ويعطيه في المقابل زيادة إمكانية السيطرة على المجرى الملاحي من المواقع الساحلية المطلة عليه والحاكمة له، بما يسهل إمكانية المراقبة والمتابعة، وضبط حركة الملاحة فيه، بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة الملوحة فيه تؤثر في سرعة اختراق الموجات الصوتية للوسط المائي، كل ذلك يجعل منه ميدانًا غير صالح للعمليات العسكرية، سواء تحت سطح الماء بالنسبة للغواصات، أو لتمركز القطع البحرية كحاملات الطائرات والمدمرات التي تشكل القوة الضاربة في ميزان القوة العسكرية.

وانطلاقًا من هذه الأهمية للبحر الأحمر فقد شكل الصراع علىٰ النفوذ فيه وعليه، انعكاسًا للصراع علىٰ النفوذ والقوة علىٰ الصعيد الدولي، حيث استخدمته القوىٰ الدولية والإقليمية كأداة في حفظ موازين القوىٰ في العلاقات الدولية وتعديلها، ووسيلة لفرض النفوذ والتقدم في التنافس فيما بينها لتحقيق مصالحها الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية، فدائمًا ما كان التعامل معه والنظر إليه يتم في سياق حسابات دقيقة للسياسات الخارجية، ومناهج واستراتيجيات محددة ومرسومة لمختلف المديات وَفْق العديد من الأنماط، وأهمها:

1- **الاحتواء**: أي التحكم والسيطرة علىٰ البحر والمنطقة المحيطة به، بالقوات المسلحة المباشرة، بالاستناد إلىٰ مفهوم «الانتشار المتقدم» بحيث تتمكن هذه القوات من احتلال المنطقة المعنية والرد السريع في حال اندلاع الأزمات[24].

2- **الاقتراب المباشر**: ويقوم علىٰ التحكم في المضايق والمنافذ البحرية، والجزر الاستراتيجية والمواقع الحيوية المشرفة والمتحكمة في الملاحة البحرية، والحصول علىٰ قواعد ومراكز للقيادة والتحكم والمتابعة، والتسهيلات البحرية في الموانئ المتاخمة لها.

3- **الملاحظة**: وتتخذ شكل عقد الاجتماعات والندوات وإصدار التصريحات والبيانات والتوصيات، وإعلان النوايا، وعادة ما تنتهجها العناصر الضعيفة والتابعون من الفرقاء للإعلان عن وجود ما، وتسكين الأجواء، في إطار توازن القوىٰ وسياسات النظم في الدول صاحبة السيادة القانونية.

وبحكم العديد من العوامل، والطبيعة الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر، اعتمدت القوىٰ الدولية علىٰ القوىٰ المحلية وَفْق استراتيجية الاقتراب المباشر التي تقوم هنا بالأساس علىٰ العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، ما

جعل منها دائمًا عرضة للتغير في ظل حقيقة أن النظم القائمة في منطقة البحر الأحمر غير مستقرة، ومعرضة دومًا لتيارات قومية تقدمية، وراديكالية ثورية، وانقلابات عسكرية وشعبية.

وبالرغم من ذلك ظل البحر الأحمر أحد أهم مناطق النفوذ التقليدي للغرب، من المرحلة الأولىٰ كطريق للتوابل، وحتىٰ انبعاثه كشريان نفطي ودخوله دائرة التجاذبات والصراعات الإقليمية والدولية في المنطقة وعليها، ثم اعتماده كركن رئيس لأحد أهم أضلع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة عمومها، وأحد أهم أهداف قوتها العسكرية في تأمين وضمان استمرار تدفق النفط من الخليج العـربي، الذي يسلك إما طريق السـويس، أو طريق الكاب، وفي الحالتين فإنه يمر عبر مياه المحيط الهندي، الذي تحتفظ الولايات المتحدة فيه وعلىٰ البحر الأحمر بقوة بحرية عملاقة، موزعة علىٰ العديد من القواعد ومراكز القيادة والتحكم ومحطات المراقبة والرصد المزودة بأحدث التقنيات المتطورة والمعدات والعتاد العسكري، والمنتشرة علىٰ طول وعمق سواحل البحر الأحمر، وعلىٰ الأراضي العربية والإفريقية المشاطئة لتلك السواحل[25].

بالإضافة إلىٰ التواجد الأمريكي في إطار القوات المتعددة الجنسيات، كقاعدة شرقي الجورة وقاعدة غربي القاهرة الجوية، وقاعدة قنا، وقاعدة شرم الشيخ، وقاعدة رأس بناس علىٰ ساحل البحر الأحمر في مصر، ومحطات المراقبة في جزيرة تيران وصنافير، والتسهيلات البحرية في مواني بورسعيد والسويس والعقبة، زد علىٰ ذلك الاتفاقيات الأمنية والدفاعية التي ترتبط بها دول المنطقة مع الولايات المتحدة، التي تتمتع من خلالها الأخيرة بحق استخدام الأراضي والقواعد الجوية والمطارات والمواني والممرات والمضايق والقنوات البحرية والمرافق العامة في تلك الدول[26].

ومما لا شك فيه أن هذا التواجد والانتشار الأمريكي بجميع أشكاله وصوره يمثل قيدًا على الإرادة الوطنية، يفقد دول المنطقة مناعتها القُطْرية والإقليمية والسياسية والسيادية، فتتبنى في كثير من الأحيان مواقف تحاول أن توازن من خلالها بين مصالح البلاد ومصالح الولايات المتحدة ورغباتها، ولا سيما في القضايا المركزية، ومنها قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وقضايا الدفاع والأمن القومي العربي، ومنها أمن البحر الأحمر.

وكذلك بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، وخاصة في ميزان الأمن القومي العربي، فإننا نلحظ غياب التعاون والتنسيق الجاد، وانعدام وجود استراتيجية عربية فرعية أو شاملة خاصة بهذا العنصر الحيوي للأمن العربي بفروعه المختلفة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية القُطْرية والقومية، بل إن العديد من الدول العربية ولا سيما المشاطئة له، اختارت طريقها في لعب دور وظيفي وملحق في استراتيجيات القوى الدولية الأخرى تجاه البحر الأحمر، وَفْق أحد المسارات، إما كمنطقة عازلة، أو قاعدة ارتكاز، أو مصدر للمواد الخام، عبر أسلوب نمطي عاجز من الملاحظة، بالتداعي إلى اللقاءات في محطات تاريخية بعينها شكلت أطماع إسرائيل والصراع معها أحد أبرز محدداتها[27].

وعلى إثر انتشار عمليات القرصنة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وارتفاع وتيرتها، بما رافقها من تداعيات أمنية واقتصادية على الدول العربية المطلة على ذلك البحر، رجع الحديث عن ضرورة حماية أمن البحر الأحمر، والعمل على بلورة استراتيجية عربية شاملة، وإيجاد صيغة التعاون والتنسيق، فعقد في سبيل ذلك العديد من اللقاءات والاجتماعات التي غلب عليها كالعادة الطابع التشاوري، فشمل بعضها العديد من الدول المطلة على الأحمر، مثل الاجتماع التشاوري الذي عقد في القاهرة في 20 نوفمبر 2008 حول مكافحة القرصنة، واقتصر بعضها على النظم الفرعية مثل اجتماع قادة القوات البحرية لدول

لخليج العربي المطلة على البحر الأحمر في 29 يونيو 2009، والذي عرف بـ «إعلان الرياض»، ليضم بعضها الآخر دولًا أخرى مطلة على البحر إلى جانب الدول العربية مثل مؤتمر نيروبي الدولي في ديسمبر 2008، ومؤتمر أديس أبابا في الفترة 26 - 29 يناير 2009، ومؤتمر صنعاء الإقليمي في 10 - 11 فبراير 2009.

من هنا نجد أن الاهتمام العربي بالبحر الأحمر ارتبط بداية وتأثر بقضية الصراع العربي مع إسرائيل، وبمستوى التضامن والترابط العربي، فبلغ ذروته بداية السبعينيات من القرن الماضي مع ما اختمر في وجدان الأمة واعتمل في نفوس أبنائها من بقايا المد القومي، ليتوارى هذا الاهتمام في أواخر السبعينيات مع انطلاق قطار التسوية على المسار المصري - الإسرائيلي، ليعود ذلك الاهتمام بشكل جزئي، وهذه المرة ليس في الإطار العربي الشامل، وإنما في سياق السياسات القُطْرية والفرعية والإقليمية للدول المطلة على البحر الأحمر، بل وليس على أساس أن هذا البحر يشكل ركنًا رئيسًا للأمن القومي العربي، وإنما بوصفه ممرًّا مائيًّا وطريقًا تجاريًّا لبعض دوله.

فإذا كانت الطبيعة قد وهبت الأمة العربية هذا الكنز الاستراتيجي، فإن هذه الأمة بتفككها وتشرذمها قد حولت هذه الهبة من نعمة إلى نقمة، فانقلب من ذخرٍ استراتيجي إلى وهن في جسد الأمـة، ومن حصن دفاعي منيع إلى عبء أمني، ومن مَعْـبر إلى العـالم إلى جسر للتدخلات الخارجية، ومنفذ لتشجيع الأطماع ومتكأٍ لتكريس السيطرة الخارجية على مقدرات الأمة، شأنه في ذلك شأن العديد من الثروات المادية والبشرية التي بددتها النظم الحاكمة التي لم تستطع أن تحقق شرعيتها عبر تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، فأصبح القمع وشراء الولاءات أحد أهم مصادر تلك النظم في فرض شرعيتها، وهي المصادر التي بدأت تتهاوى وتدك عروشها أمام غَضْبة الجماهير ونقمتها، فإذا كانت ثورات الربيع العربي هي اليوم رفضًا للجوع وطلبًا للحرية والعدالة، فإن ثورات

الغد القادم لا شك ستكون من أجل الاستقلال والسيادة والكرامة الوطنية، بما بات يَفْرض على الحكام والنظم العربية الإسراع في الحفاظ على مقدرات الأمة وثرواتها، والتخلص من الارتهان والتبعية، فإن لم يكن للعرب حتى اليوم مشروعهم الحضاري والقومي، أقلها أن يكون لهم استراتيجيتهم التي تحمي مصالحهم الحيوية وسيادتهم الوطنية.

إسرائيل وعمليات القرصنة في البحر الأحمر:

يشكل الكيان الإسرائيلي أحد أنساق الاستعمار الاستيطاني - الاحتلالي المفروض بالقوة، والقائم على الفكرة التوسعية الصهيونية بأردافها وأدواتها السياسية والدينية والعسكرية، التي تجسدت على أراضي فلسطين التاريخية، باستثناء قطاع غزة وبعض أجزاء من الضفة الغربية، على طول حدود بحرية بلغت نحو 201 كم، منها 190 كم على البحر الأبيض المتوسط، و 11 كم على البحر الأحمر، وحدود برية بلغت نحو 985 كم، من الشمال لبنان 82 كم، ومن الشمال الشرقي سوريا 77 كم، ومن الشرق الأردن 561 كم، ومن الجنوب الغربي 206 كم، هي طول الحدود مع مصر، وبذلك تعد إسرائيل جيبًا محاصرًا سياسيًّا وجغرافيًّا وأمنيًّا واجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وسط حدود تستند إلى صيغة أمنية قائمة على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام والاحتلال وفرض السيطرة والهيمنة في ظل حالة من التوتر وعدم الاستقرار والصراع.

وهو كيان قائم بالدرجة الأولى على عامل العلاقات الدولية والمصالح المشتركة والمساعدات والتبعية للغرب والولايات المتحدة، ما يدخله في عداد الدول صغيرة المساحة التي تفتقر إلى العمق الجغرافي Geographical depth، من هنا كان البديل في فكرة العمق الاستراتيجي Strategic depth، بإنشاء سلسلة من التحصينات والمواقع الصناعية التي تعوق حركة الاختراق السريع، ويبرز دور

المستوطنات الحدودية كخط دفاع جبهوي واستاتيكي دائم[28]، وفي السياق نفسه تأتي فكرة السيطرة على الممرات والمواقع الاستراتيجية والمعابر والمنافذ الحيوية، بالتمدد والانتشار والتوسع العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، لتحقيق التوازن والتفوق الجيوبوليتيكي بالهيمنة على مفاصل ومنافذ ومضايق ومياه البحر الأحمر، وهو ما سوف نتناوله فيما يلي من خلال ثلاثة نقاط: نعرض في الأولى لأهمية البحر الأحمر في الاستراتيجية الإسرائيلية وموقعه فيها. ونحاول في الثانية استكشاف الدور والموقع والمصلحة الإسرائيلية في عمليات القرصنة الصومالية. ونتناول في الثالثة تأثير الثورات الشعبية العربية على مجريات الأمور في البحر الأحمر.

أولاً- البحر الأحمر في الاستراتيجية الإسرائيلية:

ما كان لعقلية الهيمنة والتوسع التي يتسم بها منظرو ومفكرو وآباء الحركة الصهيونية، وما يقوم عليه أساسها الفكري والفلسفي، أن تسقط من حساباتها مكانًا بأهمية البحر الأحمر ومحوريته، فقالها بن جوريون: «إنني أحلم بأساطيل داود تمخر عباب البحر الأحمر»، وباستثناء ما ورد في كتاب شمعون بيريس «الشرق الأوسط الجديد» حول مشروع «القناة»[29]، والذي يرمي إلى إنشاء قناة لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت، فإن البحر الأحمر لا يحتل مكانةً تحسب في عداد المشاريع المائية الإسرائيلية، والمرتبطة بالأمن المائي[30] بشكل مباشر على الأقل، في حين أن لموقعه الجغرافي وثقله الاستراتيجي مكانة فريدة ومميزة في نظرية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي برغم قصر ساحله عليه. فهو ركن أساسي في استراتيجية النفاذ والتأثير في الدول الأفريقية عامة، بأبعادها المختلفة، فإلى جانب البُعد البحري الشمالي - الغربي للكيان الإسرائيلي والمتمثل بالبحر الأبيض المتوسط، يشكل البحر الأحمر بوابة البُعد البحري الجنوبي - الشرقي، ونافذته على أفريقيا وآسيا، الذي سعى من خلالها ذلك الكيان إلى تثبيت موطئ

قدم له، والهيمنة والسيطرة وفرض نفـوذه في إطـار علاقات التعـاون والصراع وتوازن القوىٰ، وَفْق العديد من التوجهات علىٰ مختلف الصعد، وأهمها:

1- الصعيد التجاري: وعَبْره يوفر المواد الخام اللازمة للصناعة الإسرائيلية، وتصل تجارته والتي تقدر بـ 20٪ من إجمالي التجارة الإسرائيلية إلىٰ الأسواق الأفريقية وجنوب شرق آسيا إلىٰ الهند واليابان وسنغافورة وسريلانكا، وقد تطورت العلاقات التجارية بين إسرائيل ودول القارة الأفريقية منذ عقد التسعينيات[31]، هذا بالإضافة إلىٰ الهيمنة علىٰ بعض القطاعات الإنتاجية في العديد من تلك الدول، وقيام عدد من شركات البترول المملوكة لعناصر يهودية بالاستثمار في مجال النفط، بالبحث والتنقيب عما يقدر بـ 80 مليون برميل من الاحتياطيات النفطية التي تتمتع بها أفريقيا بحسب الأونكتاد «منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»[32]، كما قامت «إسرائيل» بإنشاء العديد من الشركات التي تركز نشاطها وتوزع علىٰ مجمل النواحي التجارية والزراعية والخدماتية، بالإضافة إلىٰ شركات النقل البحري، مثل «شركة النجمة السوداء للملاحة البحرية» في غانا، وشركات الطـيران، مثل مطار أكرا - عاصمة غانا - الدولي، وأقامت المدارس والجامعات مثل جامعة هيلا سيلاسي في إثيوبيا، والمستشفيات «مستشفىٰ مصوع» في أريتريا، كما امتد النشاط «الإسرائيلي» لاستغلال الثروات المعدنية، فقد تولت بعض الشركات «الإسرائيلية» استخراج الماس في زائير «الكونغو» وجمهورية أفريقيا الوسطىٰ وسيراليون، واستغلال مناجم الحديد في ليبيريا وسيراليون، واستخراج القصدير في الكاميرون وسيراليون، والرَّصاص والزنك من الكونغو[33]، تعد جنوب أفريقيا الشريك التجاري الأول لـ«إسرائيل» في أفريقيا؛ حيث أظهرت أرقام «المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي» وجود أكثر من 800 شركة ومصدرًا «إسرائيليًّا» يعملون هناك، برغم ما يشوب علاقة البلدين من توتر بسبب الخبرة التاريخية لجنوب أفريقيا مع نظام الفصل العنصري

«الأبرتهايد» وتشابهه مع الحالة الإسرائيلية، وتأييد الحزب الحاكم فيها لنضال الشعب الفلسطيني، وكانت جنوب أفريقيا قد استضافت مؤتمر ديربان عام 2001 والذي تم خلاله وصف الصهيونية بالعنصرية[34].

2- **الصعيد العسكري**: تعد الصادرات العسكرية من أهم أدوات تنفيذ الاستراتيجية والسياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية، حيث تحتل السوق الأفريقية مكانة مميزة فيها، لما يعتمر في أحشاء تلك القارة من صراعات مذهبية وعرقية، وهو ما دأبت إسرائيل في التركيز عليه وتوظيفه لمصلحتها، حيث بلغ الدخل الإسرائيلي من تجارة تهريب السلاح لأسواقها في العام 2004 ما يقارب 4 مليارات دولار[35]، لذلك فهي تحرص على دعم الصراعات في تلك القارة، لضمان الاحتفاظ بالمقدرة على الابتزاز، والقدرة على إسقاط أي نظام يسعى للتقارب مع الدول العربية، وضمان استمرار حاجة حكوماتها للمساعدات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، التي تمثلت بنقل المهارات التقنية اللازمة لتشغيل الأسلحة، والمعدات العسكرية وصيانتها، عبر برامج ودورات تدريبية يقدمها الخبراء الإسرائيليون للكوادر الأفريقية، وتشكيل فرق أمنية وعسكرية استطاعت من خلالها إسرائيل بناء نفوذ لها داخل المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، والبنى الاقتصادية والسياسية لتلك الدول[36]، ومن جهة ثانية، تقوم شركات الأمن الإسرائيلية بتدريب وتسليح المرتزقة الذين يشكلون عماد الميليشيات القبَلية التي يعتمد عليها بعض الرؤساء الأفارقة في تأمين أنفسهم ضد الانقلابات.

3- **الصعيد الدبلوماسي**: تمحورت الاستراتيجية الإسرائيلية عبر هذه البوابة في اختراق الحصار السياسي العربي، والنفاذ إلى المسرح الدولي، حيث سعت لتوطيد أقدامها في هذه القارة، فنسجت العلاقات المتينة بدولها ذات القيمة الدبلوماسية

العالية والنفوذ السياسي، والقوة التصويتية المؤثرة في ميزان العلاقات الدولية، وقد مرت العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية بخمس مراحل[37]:

1- **مرحلة البحث عن الشرعية (1948-1957)**: شهدت هذه المرحلة إعلان «دولة إسرائيل»، وكانت فيها الدول الأفريقية مستعمرات أوروبية غير مستقلة.

2- **مرحلة التغلغل (1957-1973)**: كانت هذه المرحلة بداية الانطلاقة الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية بحصول العديد من دولها على الاستقلال في الستينيات من القرن الماضي.

3- **مرحلة المقاطعة (1973-1982)**: باستثناء خمس دول، هي: جنوب أفريقيا، وليسوتو، ومالاوي، وسوازيلاند، وموريشيوس، قطعت أكثر من عشرين دولة أفريقية علاقاتها بإسرائيل بفعل الصراع العربي - الإسرائيلي.

4- **مرحلة العودة (1982-1991)**: شهدت هذه المرحلة تدعيم الاتصالات الإسرائيلية بالدول الأفريقية وتكثيفها في المجالات كافة، دون اشتراط وجود علاقات دبلوماسية. لتعلن في عام 1982 دولة أفريقية واحدة هي زائير عودة علاقاتها مع إسرائيل.

5- **مرحلة التطبيع (1991)**: شهدت هذه المرحلة إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا وبشكل متسارع على إثر عقد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل، ليبلغ عدد دول القارة الأفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل 48 دولة، من مجموع دولها البالغ 53، أي ما نسبته 48٪ من مجمل البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية حول العالم.

ومن الملاحظ أن إسرائيل لم ترتبط بأية علاقة مع دول أفريقيا حتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت البداية من ليبيريا ثالث دولة في العالم

تعترف بإسرائيل، وأول دولة أفريقية تقيم معها علاقات صداقة وتعاون، ثم تزايد الاهتمام الإسرائيلي بدول تلك القـارة بعد مؤتمر «باندونج» لدول عدم الانحياز عام 1955 للالتفـاف على ما تعتـبره حصارًا عربيًّا لها، حيث شرعت بالتغلغل تحت ستار المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية والاجتماعية، ودعوات التنمية، غربًا من غانا، وفي الوسط أوغندا، وشرقًا مع إثيوبيا، وصولًا للخاصرة العربية مع أريتريا.

ومع أهمية العلاقات بين إسرائيل وأريتريا والتي انتقلت من السرية للعلن ثم التطبيع الرسمي في شتى المجالات، عقب استقلال الأخيرة، والشروع في مفاوضات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، تبقى العلاقة الإسرائيلية بإثيوبيا التي اعترفت بإسرائيل في سبتمبر 1963، هي محور التحالفات الإسرائيلية في القارة السمراء، حيث توصف بـ«الاستراتيجية»، فهي تتسم بالاستمرارية والثبات، والتطابق في المصالح والأهداف:

* **الاستمرارية والثبات**: مع نسبية هذا السمة، حافظت تلك العلاقة على استقرار عناصرها رغم تبدل المعادلات السياسية إقليميًّا، ودوليًّا، وعدم انتظام تفاعلاتها الداخلية، حيث شرعت إسرائيل بتقديم المساعدات العسكرية والأمنية والاقتصادية لجميع حكام إثيوبيا منذ عام 1949، بدءًا من ملينيك، وعطفًا بحقبة الإمبراطور هيلا سيلاسي الذي لقب نفسه بـ «أسد يهوذا»، واتخذ من النجمة السداسية «نجمة داود» شعارًا لقوات حراسته الخاصة، وسمح بهجرة «الفلاشا» إلى إسرائيل، مرورًا بحقبة الماركسي منجستو هيلا ماريام، وصولًا إلى ميليس زيناوي.

* **التطابق في المصالح الأهداف**: إذ بدأت إسرائيل توثيق علاقاتها بإثيوبيا منذ بداية اهتمامها بالبحر الأحمر وبأفريقيا، فغدت هذه العلاقة - من وجهة

النظر الإسرائيلية - الدعامة الأساسية لاستراتيجيتها تجاه ذلك الشريان والعصب الحيوي؛ لما تقوم عليه من اعتبارات وعوامل أهمها:

- بالرغم مما قدمته إسرائيل من مساعدات لأريتريا وصولًا إلى الدور المحوري الذي لعبته برفع الفيتو عن ثورتها في العواصم الأوروبية، وتحقيق استقلالها، فإن مقاومة الثورة الأريترية بداية، شكلت أهم ميادين التنسيق والتعاون بين إثيوبيا وإسرائيل التي زودتها بكميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية، وساهمت في تدريب الجيش الإثيوبي وإعداده، وهو ما أجادت إسرائيل القيام به، بالموازنة بين محددات العلاقات مع كل من أريتريا وإثيوبيا؛ لضمان مصالحها في البحر الأحمر، مستغلة في ذلك واقع ارتهان الدولتين لها، والتشرذم وغياب الإرادة العربية، والتبدل في موازين القوى الإقليمية والدولية.

- تعد إثيوبيا إحدى دول الطوق الجغرافي للوطن العربي، فضلًا عن احتضانها لمنابع حوض النيل الذي يغذي كلًّا من السودان ومصر، ومع ما يعتري علاقاتها بالعرب من حالة للعداء كان من الطبيعي أن تسعى إسرائيل إلى صهرها في بوتقة العداء وصراعها مع العرب.

- تعد إثيوبيا الحلقة الثانية مع إسرائيل في الاستثناء الإثني والجغرافي لعروبة البحر الأحمر، وبالتالي فإن الحفاظ على علاقة خاصة وقوية معها يشكل أحد الضمانات لإسرائيل دون تحويل ذلك البحر إلى بحيرة عربية.

كما تحتضن القارة السمراء العديد من الجاليات اليهودية، المتفاوتة الأحجام، والمتباينة في القوة والتأثير، وبشكل عام فإن حجم الجاليات اليهودية في أفريقيا ليس بالكبير، باستثناء جمهورية جنوب أفريقيا، والتي تعد الجالية اليهودية فيها الأكبر حجمًا في أفريقيا، حيث يزيد عددها على 120 ألف نسمة، كما أنها من

أغنى الجاليات اليهودية في العالم، والثانية من حيث المساهمة في خزانة الدولة العبرية، بعد مساهمات الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة[38].

4- على صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي: ترى إسرائيل في أفريقيا عامة، والقرن الأفريقي خاصة وفي القلب منه البحر الأحمر مجالًا مهمًّا لإدارة صراعاتها في الشرق الأوسط، ومنها صراعها مع العرب، ففي إطار عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي يكاد يكون البحر الأحمر أحد أهم الجسور في كسر طوق العزلة والحصار السياسي والاقتصادي الذي تفرضه الدول العربية عليها، بل إنه يشكل إذا ما تمكنت إسرائيل من فرض سيطرتها عليه، عامل قطع بين النظم الفرعية للوطن العربي بين مشرقه ومغربه وما بينهما، فينفرد بكونه مفتاح الجبهة الخلفية للصراع، والذي أكدت الخبرة التاريخية محوريته في تحقيق أو تهديد الأمن القومي لكلا طرفي ذلك الصراع، وقد شكلت الملاحة عبره من المحيط الهندي وبحار العالم، ومن خلاله إلى قناة السويس والبحر المتوسط أحدى أهم قضايا الصراع، وأحد الأسباب الرئيسة لحرب 1967، وأحد أهم أركان التسوية التي تضمنتها القرارات والمبادرات الدولية.

وهو أيضًا أحد أعمدة العمق الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي، في مقابل محدودية العمق الجغرافي، حيث تتيح السيطرة على موانئه ومضايقه وجزره وممراته رصد أي نشاط عسكري في المنطقة، وضمان الاتصال بالخطوط البحرية العسكرية والأمنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطرق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان، فهو مَنْفذها الثاني إلى العالم، وأداة مهمة في تنفيذ سياساتها التوسعية، وفرض نفسها ليس على الصعيد الإقليمي وحسب، وإنما في إطار التوازنات والمعادلات السياسية والأمنية والاقتصادية الدولية، فاحتل منذ البداية مكانة متقدمة في أهداف الحركة

الصهيونية وأحلام سياساتها ومنظريها[39]، بزرع موطئ قدم لهم على سواحله بهدف التقليل من السيطرة العربية عليها، وعلى مداخله الشمالية والجنوبية، وفتح طريق اتصال لها بدول العالم، وإثبات وجودها الفعلي على خليج العقبة، بما يمنحها منفذًا لاستيراد احتياجاتها النفطية، فبعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر في العاشر من آذار / مارس 1949، وفي إطار ما عرف بعملية «أفدا - Evda» استولت إسرائيل على قرية أم الرشراش الأردنية المطلة على خليج العقبة، والتي أقامت على أنقاضها ما بات يعرف بميناء إيلات الذي وفر لإسرائيل الإطلالة التي دائمًا ما كانت تنشدها على البحر الأحمر، لتنطلق منها إلى شرق أفريقيا والشرق الأقصى، وأي مكان في آسيا وأفريقيا، مع إمكانية استخدامها كقاعدة عسكرية بحرية للشروع في أية عمليات عسكرية، وتنفيذ اعتداءاتها ضد الدول المجاورة[40].

وقد استطاعت إسرائيل تحقيق العديد من أهدافها الرامية إلى السيطرة على البحر الأحمر ومواقعه الحيوية في إطار الاستراتيجية القائمة على نمط «الاقتراب المباشر»، حيث بسطت نفوذها على العديد من الجزر الأريترية على طول الساحل بما يمتد لأكثر من 1000كم^2، ويضم قرابة 360 جزيرة، فاستأجرت جزيرة فاطمة وحالب، والأخيرة تقع على مساحة 40 كم^2 وعلى بعد 40 كم جنوب ميناء عصب، وفيها قاعدة جوية وأخرى بحرية، بالإضافة إلى قاعدة أسمرة للاستخبارات العسكرية، وقاعدة صغيرة تعرف باسم «زلق» على بُعد 32 كم من الساحل اليمني، وقاعدتين عسكريتين في منطقتي روجيهات ومكهلاوي، كما أقامت إسرائيل قاعدة عسكرية بحرية في جزيرة موسى، ونصبت رادارات على قمة جبل سوركين، لمراقبة السفن التي تمر عبر باب المندب، وقاعدة لاستقبال السفن الحربية في جزيرة تمرة، وذلك في إطار التسهيلات العسكرية التي منحها لها الرئيس أسياس أفورقي لقاء ما ناله من دعم ومساندة إسرائيلية

في عدوانه على جزر حنيش اليمنية في 1995/12/19، بالإضافة أيضًا إلى استأجارها لجزيرتي سنشيان ودميرا، ووجود أكثر من 60 مستشارًا عسكريًا إسرائيليًا في أريتريا يرابط معظمهم في ميناء مصوع[41].

وفي إطار علاقاتها المميزة مع إثيوبيا تمكنت إسرائيل من الحصول على جزيرة دهالك في العام 1975، التي أقامت عليها أول قاعدة عسكرية لها في البحر الأحمر.

من هنا نجد أن إسرائيل قد نجحت في تحقيق اختراق استراتيجي بفرض سيطرتها على جزر جنوب البحر الأحمر، ما يعطيها أفضلية التواجد والانتشار العسكري والأمني في احتلال أي جزر عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وحرية الحركة والمناورة، والهيمنة على طرق الملاحة وممراتها الاستراتيجية، وفي المقابل القدرة على إغلاق باب المندب في وجه العرب وغيرهم، والإشراف الكامل على حركة الملاحة ومراقبتها، وصولًا حتى ميناء إيلات، كما استطاعت فرض نفسها في الترتيبات الأمنية والمعادلات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبحر الأحمر ومنافذه، فوقعت في 2006/9/16، وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني ونظيرتها كوندليزا رايس على مذكرة التفاهم الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي دعت إلى تحالف دولي لوقف تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، وعلى أن تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة وفي حلف الأطلسي، على مراقبة تهريب تلك الأسلحة من خلال معابر الخليج العربي، وخليج عدن والساحل الشرقي للبحر الأحمر في أفريقيا والبحر المتوسط.

وبذلك أضحت سواحل البحر الأحمر مرتعًا لإسرائيل، لرصد أي تحركات، والانطلاق لضرب أي مواقع وأهداف كما حصل أن تكرر أكثر من مرة في ضرب السودان، مستغلة ما في صالحها من موازين للقوى على الصعيد الدولي،

وعلى ما باتت تفرضه من وقائع على الأرض، وما يعاني منه الجسد العربي من تشرذم، وما بات ينخر في محيط الأمة العربية وأجوائها وبحارها من فوضى فتحت الباب على مصراعيه أمام الفراغ السياسي، والأمني، وانفلات عقد النزاعات القبلية والعرقية والإثنية.

ثانيًا- إسرائيل والقرصنة قبالة السواحل الصومالية:

عادة ما تسعى الدول إلى صناعة الأحداث، والوقوف على أعتابها، وتوظيف إفرازاتها وتداعياتها على المسرح الدولي بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها، وهذا شيء مألوف في مجال إدارة العلاقات الدولية تنظمه الشرائع والأعراف والقوانين الدولية بمختلف وشتى مجالاتها، وهو ما لا تتوقف عند حدوده الدول، والتي يلجأ بعضها إلى الممارسات غير الشرعية، بالابتزاز والانتهازية، وافتعال الأزمات، وتغذية مسارات الحروب والنزاعات، وإحياء ودعم الظواهر والممارسات السلبية، ومساندة عناصر الجريمة الدولية، والجرائم ضد الإنسانية، ومحاولة استغلالها في سبيل تحقيق مشاريعها التوسعية والعدوانية، بأصابع خفية، والوقوف في فنائها الخلفي ووراء ستار ظواهرها عبر وسطاء، ووكلاء، وعملاء سريين يتم التخلص منهم، والتنكر لأية صلة رسمية بهم في حال تم كشفهم، أو الربط بينهم وبين تلك الأحداث، وغالبًا ما يشار إلى مشاركة الدول ويتم الكشف عن مدى تورطها، ودورها في تلك الأحداث عبر تحليل الوقائع وردود الفعل والمواقف، والنظر إلى مدى استفادتها، ومدى تطابق تداعياتها وإفرازاتها مع الاستراتيجيات العامة لتلك الدول في إطار علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية.

فقد وظفت بريطانيا القراصنة في عهد الملكة إليزابيث الأولى لمحاربة أسبانيا، واستغلتها كذريعة عام 1839 لاحتلال مدينة عدن جنوب اليمن، وكان إنتاج الولايات المتحدة للإرهاب، ودعم مرتكزاته بانحيازها الدائم للكيان

الإسرائيلي، وتوفير الغطاء الدولي لسياساتها العدوانية والتوسعية على حساب الحقوق العربية، وبمساندة حركة طالبان ورعايتها وتدريب كوادرها في إطار الصراع مع الاتحاد السوفيتي، أو ما عرف بـ «الحرب الباردة»، ثم استغلاله بعد هجمات 11 سبتمبر، وتوظيفه لغزو أفغانستان ثم العراق للتواجد المباشر في المنطقة والسيطرة على ثرواتها، وتعزيز هيمنتها على الصعيد الدولي.

وبعدما ضمنت إسرائيل الرعاية والدعم المادي والسياسي والإسناد العسكري من الدائرتين الأوروبية والأمريكية، سعت إلى تأكيد شرعيتها وتثبيت دعائم كيانها عبر تلمس التأييد الدولي خارج حدود تلك الدائرتين، بالتغلغل في آسيا وأفريقيا، حيث شكلت الصراعات القومية والدولية بكل توجهاتها عنصرًا ثابتًا في العلاقات الأفريقية - الأفريقية، والتي سجلت أكثر من 35 نزاعًا مسلحًا مثلت العوامل الدولية والإقليمية الأساس الموضوعي للبحث عن تسوية لها، بما وفر التربة الخصبة للتدخلات الإسرائيلية، التي يمكن تلمس أصابعها تتحرك بخفية في المكان، وتسري بخفة عبر الزمان لتصنع الكثير من الأحداث، فقامت عبر تاريخ متوارث من التآمر والتحريض بإشعال نار الحروب في أفريقيا واستغلالها في زيادة نفوذها وبسط سيطرتها، فدعمت الحرب بين قبائل التُوتْسي والهوتو في رواندا وبوروندي عبر تزويد الطرفين بالأسلحة، ودعمت المعارضة في الكونغو برازفيل بإمدادها بالسلاح والتدريب، وساندت نظام الباجندا في أوغندا، ونظام الأمهرة في إثيوبيا، وساندت إثيوبيا في صراعها مع أريتريا على ميناء عصب، وشجعت أريتريا في عدوانها على جزر حنيش اليمنية، وقامت بتجنيد المرتزقة الأفارقة لدعم توجهاتها الأفريقية.

وإذا كانت إسرائيل لم تتبنَّ صراحة عمليات القرصنة بالقرب من السواحل الصومالية ومدخل باب المندب وخليج عدن؛ لما لذلك من تبعات وعواقب

سياسية وقانونية، وتهديد لأمن التجارة البحرية الدولية والتي تعد الولايات المتحدة جزءًا أساسيًّا منها، إلا أنها ساهمت في نمو تلك العمليات وانتشارها، واستغلتها في محاولة لتسخيرها في خدمة أهدافها التوسعية، وهناك العديد من القرائن والمعطيات التي تشير إلى الحضور الإسرائيلي غير المباشر عبر تشجيع عمليات القرصنة ودعمها ورعايتها، وذلك انطلاقًا من عدة اعتبارات وعوامل ومؤشرات، أهمها:

1- الدعم الإسرائيلي للتدخل الإقليمي والخارجي في الصومال، ولا سيما الإثيوبي، حيث تتسم العلاقات الإثيوبية - الصومالية بالعداء المستحكم القائم على الموروثات التاريخية والنزاعات الحدودية - النزاع على إقليم أوجادين- والتنافس على النفوذ والقوة في منطقة القرن الأفريقي، وهو العداء الذي وجدت فيه إسرائيل ضالتها عبر الدعم المطلق لإثيوبيا، بداية كمدخل للنفاذ للقارة الأفريقية، مرورًا بتقسيم الصومال وتفكيكه والقضاء على نفوذه بوصفه امتدادًا للنفوذ العربي، وانتهاءً ببسط نفوذها وسيطرتها على منابع نهر النيل، ومداخل وممرات البحر الأحمر، فمثَّل التآمر المبكر على وحدة الصومال، والعمل على تجزئته أحد العناوين البارزة في التعاون والتحالف الإثيوبي - الإسرائيلي، إذ أسفر تفكك الدولة الصومالية عن فراغ سياسي وأمني شكل الحاضن لعناصر الجريمة المنظمة، وانتشار عمليات القرصنة، وكانت إسرائيل القوة الأكثر تنظيمًا وجاهزية لملء ذلك الفراغ، واستغلال ما يسود في أرجاء تلك المعمورة من فوضى شكلت التربة الخصبة للقرصنة، والتي حرصت إسرائيل على استمرارها، ومنع أية قوة أو جهة تحاول الحد من عملياتها، فكان الدعم الإسرائيلي للتدخل الإثيوبي في 2006/12/24 ضد المحاكم الإسلامية الصومالية التي استطاعت عمليًّا أن تقضي على جزء كبير من عمليات القرصنة في إطار حربها ضد أمراء الحرب

المتحالفين مع القراصنة الذين يدعمونهم ويتقاسمون معهم أموال الفدية على السفن المختطفة انطلاقًا من السواحل الصومالية.

2- إن المتمعن في آليات عمليات القرصنة وأهدافها وأبعادها ليدرك أنها ما كانت لتتم دون دعم استخباراتي وتكنولوجي ولوجستي لا تمتلكه عصبة من القراصنة، وموجه من قبل من له مصلحة في نشر الفوضى وتكريسها، وخلط الأوراق وتقسيم الصومال إلى جمهورية أرض الصومال، وجمهورية بونت لاند التي تقع في شمال شرق الصومال، وتنطلق منها عمليات القرصنة التي تتخذ من منطقة «أيل» قاعدة محصنة لها، برغم وجود 15 قطعة بحرية لدول مختلفة، منها 5 قطع للناتو، وموقع هذه القاعدة وإحداثياتها معروفة للفرقاطة الفرنسية «كوزي» الراسية في خليج عدن، وللقوات الأمريكية التي تغطي أساطيلها وقواعدها معظم بحار ومحيطات تلك المنطقة، وتتمتع بنفوذ تعتمد عليه إسرائيل بشكل كبير في تعزيز تحركاتها وتنفيذ أهدافها[42]، زد على ذلك ما يتسلح به القراصنة من عتاد وأسلحة، حيث يمتلك القراصنة زوارق مصنوعة من مواد لا تستطيع أجهزة السفن رصدها في المدى الآمن لحمايتها، كما أن هذه الزوارق مزودة بمضادات للطائرات، وقاذفات صواريخ، وهواتف متصلة بالأقمار الصناعية، كل ذلك يؤكد حقيقة أن هناك جهات دولية ذات أصابع خفية تحرك عمليات القرصنة وتمولها، وبالنظر إلى من المستفيد نجد أن الكيان الإسرائيلي أكثر المستفيدين، وهذا ليس من قبيل الصدفة، فإذا كان من الصعب تكرار الصدف، فإنه من المستحيل ثبات تواترها، وانتظام تداعياتها، بما يحقق دائمًا العائد الأكبر لطرف دون غيره، وبالتالي فإن القرصنة تشكل في أحد وجوهها ربحًا صافيًا للكيان الإسرائيلي على المستوى السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، انطلاقًا من عدة أسباب، أهمها:

(أ) شكلت عمليات القرصنة غطاءً دوليًّا وشرعيًّا لإسرائيل؛ كي تفرض نفسها في إطار الترتيبات الدولية والأمنية بعد أن فشلت محاولاتها للتواجد في البحر الأحمر بصيغة إقليمية، سواء عن طريق المشاريع المشتركة، أو عن طريق المشاريع السياسية الشرق أوسطية، كالشرق الأوسط الكبير، والجديد، وهي الترتيبات التي منحت إسرائيل حق المراقبة والمطاردة في البحر الأحمر، لتشكل الأساس للاعتداءات المتكررة على السودان باستهداف ما تدعي أنه أسلحة إيرانية مهربة لحركة حماس، ومن جهة ثانية شكلت تلك العمليات مدخلًا للابتزاز السياسي والحضاري القائم على العوامل الثقافية، والدينية، والاقتصادية، الذي تمارسه إسرائيل تجاه دول القارة السمراء في سبيل فرض تواجدها بصيغ أمنية واقتصادية وعسكرية.

(ب) أدت عمليات القرصنة إلى إرباك حركة الملاحة البحرية في باب المندب، وبالتالي في قناة السويس، ورفع تكاليف التأمين على السفن التجارية التي تمر عبر بحر العرب وخليج عدن، ما دفع العديد من مالكي تلك السفن وشركات النقل البحري العالمية للإعلان عن عزمها تغيير خط سيرها الملاحي، وتحويله إلى طريق رأس الرجاء الصالح، بما يصب في مصلحة إسرائيل لجهة تعطيل خطوط التجارة العربية والضغط على مصر اقتصاديًّا وسياسيًّا.

(جـ) الصراع مع إيران: إن لإيران كما لإسرائيل مصلحة في استمرار عمليات القرصنة، وذلك في إطار خلافاتها مع العرب، وسياق حدود لعبة التوازن والصراع مع الولايات المتحدة وإسرائيل والنفوذ في المنطقة، حيث مكن لها احتلال الجزر الإماراتية الثلاث «طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى»، من التحكم في مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي، بالإضافة إلى ما تملكه من حق الإشراف المشترك على الملاحة في شط العرب

بموجب اتفاقية الجزائر 1975 الموقعة مع العراق، وانطلاقًا من استراتيجيتها التي تقوم في أحد ركائزها علىٰ فارسية الخليج، وبقائها شُرْطيَّ المنطقة، ورفض الوجود الأجنبي فيها[43]، فإن منحها إطلالة علىٰ البحر الأحمر من خلال التواجد الحوثي، واستمالة بعض القوىٰ الإسلامية الصومالية، سيدعم مركزها في أي صراع، سواء مع الولايات المتحدة، أو إسرائيل، ولذلك فإن القرصنة، كإفراز لحالة الفوضىٰ، التي هي حليف طبيعي للأطماع والتدخلات الخارجية، مثلت مطلبًا ومسعًى التقت عنده مشارب المشروعين الإيراني والإسرائيلي في صراعهما علىٰ النفوذ والهيمنة في المنطقة، بالسيطرة علىٰ ممراتها المائية ومفاصلها الحيوية، وهو عمليًّا ما تساهم عمليات القرصنة في خلق مسوغاته وحججه وذرائعه القانونية.

(د) محاولات تدويل البحر الأحمر: يمكن تعريف التدويل البحري Internationalization Maritime بأنه «مفهوم استراتيجي بحري يهدف إلىٰ تعاون مجموعة من الدول في إقليم جغرافي بحري واحد لحفظ الأمن لمنطقة بحرية معينة، دون المساس بأمن وسيادة الدول المشاطئة لتلك المنطقة، أو طلب المعاونة العالمية من أجل المصالح المشتركة، ويشارك الدعم العالمي المشترك في حفظ الاستقرار والطمأنينة في أعالي البحار، وَفْق ميثاق الأمن العالمي الدولي لتوقيت زمني محدد أو مستدام حسب المستجدات والمتغيرات للأزمة الأمنية، علىٰ أن تشارك الدول المشاركة في تكاليف التدويل الأمني البحري، أو طلب المعاونات لحين انتهاء تلك الأزمة من خلال وضع قواعد دولية لتوفير الحماية اللازمة»[44]، وبحسب التعريف، فالأصل أن لا يشكل التدويل البحري مساسًا بالسيادة الإقليمية للدول المشاطئة، ولا يجوز أن يكون مسوغًا، أو يستخدم كغطاء للتدخل في الشؤون الداخلية لها، وذلك بخلاف ما يؤول إليه واقع الحال من التدخل في الشؤون الداخلية، وصولًا لمصادرة السيادة الإقليمية في بعض الحالات، وأيضًا بخلاف التدويل العسكري في مجال العلاقات الدولية، والذي

يرتبط بحفظ الأمن والسلام على إقليم جغرافي أو دولة معينة على اليابسة توجد بها صراعات، أو إرسال قوات حفظ السلام للسيطرة على نطاق توجد به منازعات ذات طابع مسلح[45].

وقد شكلت عمليات القرصنة انطلاقًا من السواحل الصومالية، الأساس الموضوعي، والحرز القانوني الذي استندت عليه الدعوات الدولية لتدويل منطقة البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، حيث سارعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية ومن ورائهم إسرائيل إلى توفير الغطاء الشرعي لما يسمى «مكافحة أو محاربة عمليات القرصنة»، فصادق مجلس الأمن على ثلاثة قرارات، هي: 1814 - 1816، والقرار 1838 الذي أجاز القيام بعمليات والدخول إلى المياه الإقليمية اليمنية، إلى جانب المياه الإقليمية الصومالية، بما يشكل انتهاكًا صريحًا لسيادة الدول على مياهها الإقليمية، كما أجاز أيضًا نشر المزيد من السفن في المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن، وإنشاء منطقة دوريات أمن بحري، بما أسس لوجود عسكري متقدم ومتعاظم يمتد من بحر عُمان حتى سواحل زِنْجبار، ويضم بالإضافة إلى الناتو روسيا في صورة حشود من القوات يصعب تصديق أن تكون أهدافها الحقيقية أو حتى من بينها مواجهة مجموعة من القراصنة لا يشكلون في مجموعهم كتيبة مشاه في دولة صغيرة.

وكانت إسرائيل أول من طرح فكرة تدويل البحر الأحمر، بموافقة ورعاية أمريكية، ودعم أوروبي، والذي في سياقه يفهم أيضًا مغزى التحالف الإسرائيلي - الإثيوبي، وبوصفه - أي التدويل - جزءًا من مخطط الشرق الأوسط الكبير الذي تم طرحه من قبل الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في سياق دعوته لحرية الملاحة والدخول إلى الموانى الرئيسة على البحر المتوسط والأحمر، وإقامة مناطق للتجارة الحرة بمحاذاة موانئهما[46]، فهو بذلك مطلب إسرائيلي جاء تاليًا لفشل المساعي الإسرائيلية بإيجاد - أو الانخراط في - نظام إقليمي بمشاركتها والدول

العربية الست المشاطئة للبحر الأحمر، كقاعدة لضمان الملاحة والتجارة البحرية فيـه.

فالتدويل من وجهة النظر الإسرائيلية، لا يقوم على التعاون في الحفاظ على الأمن البحري في البحر الأحمر أو ممراته المائية، وإنما يتلخص في الانقضاض على عروبـة ذلك البحـر ومصـادرتها، فكما قدمنا إن أكثر من 90٪ من سـواحله عربية، وهو ما لا تستسيغه إسرائيل التي تطـل عليه بسـاحل ضيق لا يتجـاوز 11 كـم في إيلات، وبما لا يتيح لها ممارسة نفوذ القوة البحرية، ولا حتى تأمين خطوط إمداد معقولة لوحداتها المرابطة على سواحله وفي موانيه، لذلك فإن تدويل البحر الأحمر ظل وعلى الدوام هدفًا ومسعًى استراتيجيًّا لإسرائيل، بما يحمله ذلك من منافع لها، ويحققه من مكاسب تصب في خانة الخسارة العربية، وتشكل مخاطر وجودية على الأمن القومي والقطري للدول العربية، تتمثل أبرز معالمها فيما يلي:

1- إن التدويل يدعم استمرار الحجج الإسرائيلية بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، ويكـرس امتيازاتها وخاصة في شرم الشيخ، ويمنحها التفرد بالهيمنة على مداخل خليج العقبة وميناء إيلات، والبقاء على أهميتها، والحفاظ على تجارتها مع دول شرق وجنوب أفريقيا، ودول جنوب آسيا والشرق الأقصى، والتمهيد للخط البري بين إيلات وشمال الكيان الإسرائيلي في موازاة خط الأنابيب البترولية من إيلات إلى عسقلان.

2- التدويل يعني منح إسرائيل شرعية المشاركة في مكافحة القرصنة، وحرية المراقبة والإبحار والتفتيش على السفن المبحرة من البحر الأحمر، والقادمة والمغـادرة من الموانى العربية، بل ودخـول البحار الإقليمية لبلدانها، وانتهـاك سيادتها، والحد من نفوذها وسيطرتها على باب المندب والبحر الأحمر، وكل المنافذ التي تمنح أفضلية استراتيجية للعرب، ومن ثم حصارهم.

3- تكمن خطورة التدويل بما ينطوي عليه من فرض صيغ أمنية بواسطة القوىٰ الدولية خدمة لأهدافها ومصالحها علىٰ حساب حقوق ومصالح ودور وثقل الدول العربية، بما يعزز المطالب الإسرائيلية بتدويل مضيق باب المندب والجزر العربية المسيطرة عليه، لتغيير معادلة القوة في المنطقة، بما يعطي لإسرائيل قدرًا من زيادة عناصر قوتها في التركيبة الاستراتيجية للبحر الأحمر وممراته ومضايقه.

4- إن التدويل يشمل منطقة تعد أحد الميادين الرئيسة للصراع العربي - الإسرائيلي، وتمثل جزءًا من ظاهرة النزاع العربي - الأفريقي، علىٰ المناطق الحدودية ومصادر المياه، وبالتالي فإن أي نفوذ لإسرائيل عبر الترتيبات الأمنية، أو التدويل يشكل تهديدًا للأمن القومي العربي، والأمن القطري لكل الدول العربية، وفي مقدمتها مصر والسودان، حيث إن 84٪ من مياه النيل تنبع من جبال إثيوبيا التي تحتفظ بعلاقات وتحالف استراتيجي مع الكيان الإسرائيلي، كما أن قدرة الانتشار التي سيبيحها التدويل ستضع منابع النيل تحت التهديد المباشر هذه المرة للقوات الإسرائيلية.

5- إن التدويل سيؤدي إلىٰ زيادة فرص القوة العسكرية ونطاق مجالها في المنطقة، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر تفعيل قرارات مكافحة الإرهاب، واتخاذها كمسوغ للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها واستباحة أراضيها، وتحويلها ميادين لصراعات الغير، ولا سيما أنه سيمنح أطرافًا أجنبية حقوقًا قائمة علىٰ تشريع مبادئ غالبًا ما يساء استخدامها، كما تم إساءة استخدام أوضاع حولتها الأمم المتحدة في أفغانستان، أو تواجد قوات عسكرية بدون تفويض كما هو الحال في العراق، وفرض تسهيلات عسكرية، واتفاقيات أمنية تحت ستار مكافحة القرصنة وتطويعها لخدمة الأجندة الإسرائيلية بالضغط علىٰ دول المنطقة، وحصار الفلسطينيين، واختلاق أسباب تشكل الغطاء لأعمال الاعتداء والعدوان، كما يحدث في غزة ويحصل في السودان.

6- إن التدويل يتيح لإسرائيل حرية التواصل مع الأقليات وتحفيزها على الانفصال، كما في دارفور وجنوب السودان، فإذا ما علمنا أن الثروات المعدنية المكتشفة في أعماق البحر الأحمر يتركز معظمها غربي خط الوسط، أي باتجاه الشاطئ السوداني، بالإضافة إلى الجنوب السوداني، لأدركنا أسباب الدعم الإسرائيلي المطلق لانفصال جنوب السودان، ومغزى العلاقة الوطيدة بين إسرائيل وما بات يعرف بدولة جنوب السودان.

فالتدويل وَفْق هذه الصيغ فيه افتآت على الحقوق العربية، ويشكل تهديدًا للأمن القومي للدول العربية، وتجاوز لسيادتها، بما يحمله من مخاطر، ويحويه من آثار سلبية على الدور العربي في الترتيبات الاقتصادية والأمنية، ما قد يجعل منهم طرفًا في سياق الضغوط الدبلوماسية والقيود الاقتصادية على إيران، انطلاقًا من كون التدويل مطلبًا أمنيًّا أمريكيًّا وإسرائيليًّا في المجاري المائية، يهيئ لمقدمات ومجالات لحشد إجماع دولي ضد إيران في صراعها مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومما سبق نجد أن عمليات القرصنة تستهدف زعزعة أمن المنطقة، ونزع الصفة العربية عن مرتكزاتها الاستراتيجية المتمثلة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن وصولًا إلى قناة السويس، وهو ما يمكن تلمُّسه والوقوف على معطياته في أركان الاستراتيجية الإسرائيلية التي تتخذ من حالة الفوضى وإفرازاتها «عمليات القرصنة» حليفًا لها، وجسرًا تعبر عليه لترويض دول المنطقة، والضغط عليها لدفعها إلى الاعتراف بشرعية الكيان الإسرائيلي، وإقامة علاقات طبيعية معه، والإقرار بمركزيته كلاعب وشريك رئيس في إدارة جميع شؤون المنطقة، يعزز هذه القناعة ما ترسخ على أرض الواقع، وفي المجال السياسي والأمني من منافع لذلك الكيان وحليفته الولايات المتحدة، وَفْق معادلة تقوم على لعب دور خفي لتعزيز أركان الفوضى، وإذكاء عمليات القرصنة، لتدويل القضية، بما يسهل التواجد المباشر في المنطقة، لفرض السيطرة عليها، وتأمين خطوط

الملاحة ونقل البترول، ومحاصرة عدو محتمل، ومما يزيد في تكريس هذه القناعة أيضًا أنه منذ الإعلان عن عمليات القرصنة في البحر الأحمر لم تتعرض سفينة، أو مركبة أمريكية أو إسرائيلية واحدة للاختطاف، بحسب ما يتساءل اللواء أركان حرب، جمال المظلوم المدير الأسبق لمركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية(47).

ثالثًا- البحر الأحمر في خضم إرهاصات الثورات الشعبية العربية:

أسفر اندلاع الثورة الشعبية في تونس 17 ديسمبر 2010، عن هروب الرئيس زين العابدين بن علي، وانتهاء حكمه في 14 يناير 2011، والذي مثل الأساس الذي بنت عليه العديد من الشعوب العربية آمالها بتكرار التجربة، وإمكانية نجاح التغيير من الداخل عبر كثافة الحَراك الجماهيري، والثورات الشعبية، بعد أن كان ذلك أشبه بالمحال في مخزون الإدراك الجمعي ووجدان الجماهير العربية، في ظل الدولة البوليسية، ووحشية أجهزتها الأمنية والاستخباراتية.

فما كادت نيران الثورة تندلع في أرض تونس حتىٰ تلقفها الهشيم في مصر، لينفجر بركان الغضب في جلِّ أرجاء الوطن العربي، وصولًا إلىٰ إقليم الأحواز العربي في إيران، بما بات يعرف بثورات الربيع العربي، وبينما انتهىٰ حكم العديد من الحكام كالرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي تنحىٰ في 11 فبراير 2011، والزعيم الليبي معمر القذافي الذي قتل في 20 أكتوبر 2011، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي فوض صلاحياته في 23 يناير 2012 بموجب المبادرة الخليجية لنائبه عبد ربه منصور هادي الذي تم انتخابه كرئيس توافقي، اهتزت شرعية الآخرين - ولا سيما الرئيس السوري بشار الأسد الذي اعتبر بموجب العديد من الدوائر فاقدًا لشرعيته - والذين ما زالوا يواجهون تبعات

وتداعيات تلك الثورات التي تأتي في سياق أشمل للتحول في عموم المنطقة تحت راية الديمقراطية والحرية والعدالة في إطار الدولة المدنية.

فكان الرفض الشعبي رد فعل عفوي ليس له برامج سياسية، أو اجتماعية محددة، أو قيادات مركزية، وإنما حرّكه الاحتقان، وقادته الرغبة في التغيير وإسقاط «نظم»[48] شكّل وجودها أهم عائق أمام الحرية والكرامة والتقدم، وكان الانتفاض والثورة ضرورات حتمية أمْلَتْها العديد من الحقائق، أهمها:

* **حقائق السياسة**: حيث عدم المشاركة والشراكة السياسية، واحتكار السلطة وتوريثها، وعدم التداول السلمي لها، وتهميش الآخر وإقصاؤه، وحكم الحزب الواحد، وعدم السماح بالتعددية السياسية، وخنق الحريات ومصادرة الآراء، وخضوع الكل للفرد الزعيم والقائد، والارتهان والخنوع للخارج، وضياع السيادة والاستقلال الوطني والقومي.

* **حقائق الاقتصاد والاجتماع**: فشل التنمية وقصورها، انعدام العدالة الاجتماعية، تمايز طبقي، فقر، جوع، أمية، بطالة، جهل وتخلف، نهب للمال العام، كسب غير مشروع، رشوة، فساد، انحلال أخلاقي واجتماعي، محسوبية، محاباة، واسطة ... إلخ.

* **حقائق الجغرافيا والإدارة**: مركزية، تنمية غير متوازنة، إهمال، حرمان، استعلاء، انقسامات طائفية وفئوية ومناطقية وإقليمية.

* **حقائق أمنية**: قمع، اضطهاد، اعتقال، تصفية جسدية، اغتيال معنوي، تعذيب، كل مواطن متهم حتىٰ يثبت غير ذلك، تعتيم إعلامي، تكميم للأفواه، خوف، إرهاب ... إلخ.

* **حقائق التاريخ**: كذب، تسويف، مراوغة، ضياع للحقوق، متاجرة بالقضايا الوطنية والقومية، وعلىٰ رأسها القضية الفلسطينية.

* **الحقائق القومية والوطنية:** العصف بريح الأمة، وضياع هيبتها، ونهب ثرواتها، واستباحة أراضيها، وانتهاك سيادتها، وإهدار حقوقها، وارتهان إرادتها، وإفقار شعوبها وتجويعها وإذلالها.

وإذا كان الاستهداف الخارجي، وتحديدًا الأطماع الأمريكية والإسرائيلية لمنطقتنا، وما يحاك لها من مخططات في سراديب وأروقة التآمر الخارجي، هي حقائق مؤكدة، فإن الشيء المؤكد أيضًا، أنْ ليس من بين تلك المخططات ما يفضي إلىٰ التحرر والحرية والعدالة للشعوب العربية، وإذا كان ما تقدم من حقائق لا يصلح كمسوغ للثورة، أو أن الثورة في ظلها مدانة بالتآمر، وبأنها إفراز لمخططات خارجية، وتتساوق مع أهدافها ومعطياتها، فما هي، ومتىٰ، وكيف تكون مسوغات الثورة الحقيقية؟ وهل الحالة الثورية التي جاء من خلالها حكامنا، ومارسوا في كنفها أسوأ أنواع الاضطهاد والاستبداد، بمنأىٰ عن مثل هذه الإدانات؟

بل إن معظم تلك الأنظمة وعلىٰ مدىٰ العقود الماضية، قد أسهم في صناعة بيئة استراتيجية استثمرت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل الكثير من المال والجهد لتأمين عوائد كبيرة، كان أخطرها إعادة توصيف مصادر الصراع والتهديد الاستراتيجي المباشر للمنطقة، لتحل إيران والقوىٰ الراديكالية الإسلامية محل إسرائيل، وبالرغم من أن دول الربيع العربي ما زالت غير مستقرة، وتمر بمرحلة انتقالية تتخللها النزاعات والصراعات والاستقطابات السياسية علىٰ المواطنة والهوية وشكل الدولة، والغاية من الثورة، كمحصلة لإنتاج النظام السياسي القادم، ورسم معالمه وَفْق توافق نسبي يحقق قدرًا من الانسجام الوطني الذي يتعايش فيه الجميع في ظل الدولة الديمقراطية، إلا أن النتيجة شبه النهائية لمخرجات الربيع العربي، قد أفضت إلىٰ تداعي أنماط العلاقات والتفاعلات التي حكمت مسار البيئة السابقة، وبات علىٰ إسرائيل مواجهة بيئة

مغايرة غير مواتية لها، وغير مستعدة للانصياع التام لرغباتها، بيئة توجه معظم تفاعلاتها، وتقودها نخب لا تحمل الود الكثير لإسرائيل[49]، ولا تستبعدها كخطر وجودي، ومصدر دائم ورئيس للصراع والتهديد، ولا سيما أن معظم تلك النخب من القوىٰ الثورية، التي تعارض، أو - إن صح التعبير - غير راضية عن الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، والقوىٰ الإسلامية التي ترفض تلك الاتفاقيات، وترفض من حيث المبدأ الاعتراف بإسرائيل والتسليم بفكرة الدولة اليهودية، وتتعامل معها، انطلاقًا من التعامل مع الواقع وعدم الاعتراف بمشروعيته، وهو ما سوف يفضي إلىٰ إعادة هندسة أنماط العلاقات والتفاعلات في المنطقة، وإعادة تعريف، أو في أقل تقدير مراجعة التفاهمات الضمنية حول العديد من القضايا، وإعادة صياغة العديد من المفاهيم، وأبرزها: كيفية إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومحاربة الإرهاب، ومواجهة القرصنة، وكيفية التعاطي مع نضالات الشعوب ومقاومتها، والأمن القطري والقومي العربي، الذي كشف «الربيع العربي» التداخل بين أقطابه، وفي القلب منه أمن الخليج العربي والبحر الأحمر.

ومع إدراك إسرائيل لهذه الحقائق، فإنها ستسعىٰ للبحث عن الأحزمة غير العربية، وخاصة دولة جنوب السودان، وأريتريا، وإثيوبيا، وبونت لاند لتعزيز حالة الفوضىٰ وعدم الاستقرار في الصومال بما يمكنها من الاستخدام الوظيفي لظاهرة القرصنة بوصفها أحد مداخلها لتهديد أمن الخليج والأمن القومي العربي، وأمن المنطقة قاطبة، وذلك عبر العديد من المحاور أهمها:

المحور الأول: محاولة تفريغ مفهوم موقع مصر الاستراتيجي بما يختزله من مفهوم للعروبة ومتطلباتها، وكبح تسارع عودتها للعب دورها الريادي والقيادي في تفاعلات المنظومة العربية، والمنطقة عمومًا، وهو الدور الذي تجسدت ملامحه عبر العديد من المشاهد كان أبرزها:

- اقتحام المتظاهرين لمقر السفارة الإسرائيلية بالقاهرة 2011/9/10،

وإنزال العلم الإسرائيلي وحرقه للمرة الثانية في أقل من شهر، وذلك ردًّا على مقتل خمسة جنود مصريين في 2011/8/18، على يد القوات الإسرائيلية في أثناء ملاحقتها لأشخاص تدعي اعتداءهم على إسرائيليين في إيلات جنوب إسرائيل.

- السماح بمرور قطع حربية إيرانية بقناة السويس للمرة الأولى منذ عام 1979، والذي اعتبره المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية عملًا اعتياديًّا وطبيعيًّا بمقتضى اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنظمة لحركة الملاحة في القناة، وبكون مصر ليست في حالة حرب مع إيران، وهو ما أثار هواجس إسرائيل من تقييد حريتها في مراقبة سفن تجارية قد تحمل أسلحة لأعدائها كما تزعم؛ لذا فإن حرية الحركة في البحر الأحمر ستكون موضع احتكاك مباشر، ومراقبة مصرية دائمة وصارمة(50).

- وقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، وسط دعوات شعبية وحزبية تراوحت بين المطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل، وإلغاء اتفاقيات كامب ديفيد، وإعادة النظر فيها، ولا سيما البروتوكولات الأمنية الملحقة.

- دعوة جامعة الدول العربية في اجتماعها على مستوى وزراء الخارجية إلى وقف عمليات التطبيع مع إسرائيل، ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية، والمطالبة بإعادة النظر في المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت عام 2002، بالإضافة إلى الموقف الأوروبي وتحديدًا البريطاني الذي اعتبر أنه من الصعب دعم أية عملية برية ضد قطاع غزة، لتوقف إسرائيل عدوانها بعد ثمانية أيام من المواجهة أسفرت عن فشل عسكري، وهزيمة سياسية تضاف إلى ما تلاها.

- الإصرار الفلسطيني بالتوجه إلىٰ مجلس الأمن لنيل الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطينية مستقلة علىٰ حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967، في مواجهة الضغوط والابتزاز الأمريكي - الإسرائيلي، في ظل غياب الدور الفاعل والضغوط المصرية لنظام الرئيس حسني مبارك، ومن ثم مساندة إصرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد فشل مساعيه في مجلس الأمن بسبب الفيتو الأمريكي، بالتوجه إلىٰ الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع تمثيل منظمة التحرير إلىٰ صفة «دولة مراقب غير عضو»، وهو ما تحقق بالقرار الأممي رقم (A/67/L.28) الذي تم التصويت لصالحة في 2012/11/29 بأغلبية 138، وامتناع 41 دولة عن التصويت، وغياب 5 دول، ورفض 9 دول علىٰ رأسها إسرائيل والولايات المتحدة.

المحور الثاني: مواجهة التغلغل الإيراني في أفريقيا، وتحديدًا في الضفة الغربية للبحر الأحمر «الصومال»، حيث حال النفوذ الإيراني هناك إلىٰ منع قيام حكومة موالية لإسرائيل، بالإضافة إلىٰ حصول الحوثيين بما لهم من روابط أيديولوجية وسياسية واقتصادية مع إيران، علىٰ ما يشبه الاستقلال الذاتي بحكم الأمر الواقع في محافظة صَعْدة، بعد انزواء نظام الرئيس علي عبد الله صالح عن المشهد السياسي في اليمن.

المحور الثالث: دعم التدخل العسكري الكيني في الصومال، بعد إعلان حركة الشباب المجاهدين رسميًّا الانضمام إلىٰ تنظيم القاعدة، لتنتقل من مربع الحركة الصومالية إلىٰ مربع العالمية، وهو معطىٰ لا يمكن التقليل من تداعياته الأمنية علىٰ الإقليم كله، وربما علىٰ سواه، برغم تمكن القوات الكينية المدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل من إبعاد الحركة عن كيسامو وتكبيدها خسائر كبيرة، في ظل استمرار عجز الحكومة الصومالية عن وضع حد للصراع والنزاع علىٰ أرض الصومال.

ومع اندلاع الثورة المصرية في الثلاثين من يونيو 2013 بعد عام من حكم الرئيس محمد مرسي وانفلات عقد العمليات الإرهابية ولا سيما في شبه جزيرة سيناء، بما يعزز من فرص التواصل بين الجماعات «الجهادية» المتشددة في كل من مصر والصومال عبر حركة الشباب المجاهدين، وصولًا إلى القاعدة في اليمن، عبر البحر الأحمر، في ظل غياب واضح للغطاء الأمني على سواحله، بما يفرض مزيدًا من الأهمية الاستراتيجية والخطورة على الأمن القومي والقُطْري للدول العربية من خلال هذا الممر المائي.

وبناءً على ما تقدم، سيكون للبعد البحري الجنوبي - الشرقي لإسرائيل والمتمثل في البحر الأحمر وممراته، مكانة متقدمة في استراتيجية المواجهة الإسرائيلية والحركات الإرهابية، سواء مع الدول العربية أو إيران، وهو ما سوف يعزز دور العديد من الظواهر والأدوات، كالفوضى، والصراعات العرقية والإثنية، والحروب بالوكالة، والتدخلية، والنزعات الانفصالية، وكذلك القرصنة كأوراق في لعبة الصراعات والتوازنات الإقليمية والدولية في منطقة تشكل شريانًا حيويًّا للأمن القومي العربي بأبعاده الجغرافية، والاقتصادية والاستراتيجية.

الخاتمة:

كانت الأجندات الإسرائيلية الأكثر إعدادًا واستعدادًا وترتيبًا، بزرع موطئ قدم لها على البحر الأحمر، والنفاذ منه إلى أفريقيا؛ لكسر الحصار العربي، وتسخير ما يعتمل في أحشاء القارة السمراء من بقايا الحقبة الاستعمارية من نزاعات قومية وقبَلية ودولية، إضافة إلى ما رزح على صدور شعوبها من نظم استبدادية قامت على الولاءات العصبية والفئوية والمذهبية، وفشلت في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، فعم الفقر والجوع، وسادت الفوضى، والقلاقل،

لتجد إسرائيل في كل ذلك ضالتها، وتستثمر إفرازاتها بما يحقق مصالحها، ويكرس استراتيجيتها القائمة في أحد أركانها على إثبات شرعيتها، وتعزيز موقفها في صراعاتها في المنطقة، فعقدت التحالفات، وساهمت في صناعة الأحداث، وخلْق الأزمات، وتكريس ظواهرها بالدعم والمساندة، ومنها ظاهرة القرصنة، بما تمثله من تهديد، وتحمله من مخاطر على الأمن القومي العربي، وأمن دوله القُطْري، ومنها الصومال التي تشكل الامتداد للنفوذ العربي في القرن الأفريقي.

وليس من باب الصدفة، أو هبات السماء، أن تشكل القرصنة ربحًا صافيًا لإسرائيل، حيث شكلت القرصنة الباعث وراء العديد من الدعوات لتدويل البحر الأحمر، بما يتطابق والمساعي التاريخية والاستراتيجية الإسرائيلية بنزع الصفة العربية عن البحر الأحمر، وحرمان العرب من أحد أعمدة عمقهم الأمني والحضاري، والاستفادة من مميزات مواقعه وممراته المائية، بالفصل بين المشرق والمغرب والجناح الأفريقي للوطن العربي، وضرب القيمة الاستراتيجية والاقتصادية لقناة السويس، في محاول لعزل مصر عن عمقها العربي، وثنيها عن لعب أي دور طليعي، والذي عادت تتجسد ملامحه في العديد من الشواهد التي أفرزتها الثورات الشعبية للربيع العربي، وبما حملته من تغيرات سوف تعيد الاعتبار لأهمية البحر الأحمر، وتزيد من تحديات عمليات القرصنة ومخاطرها، على الأمن القومي والقُطْري للدول العربية.

وبناءً على كل ما تقدم، نجد أن فروض الدراسة قد تحققت، يعزز ذلك ما توصلت إليه في العديد من النتائج التي كان أهمها:

1- لقد حول التشرذم والتفكك العربي، البحر الأحمر من كنز استراتيجي إلى نقطة وهن في عقيدة الأمن والاستقرار العربي، وهو ما تحاول إسرائيل ترسيخه عبر دعم عمليات القرصنة، واستثمارها في تكريس حالة الفوضى،

لتدويل منطقة البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب، تمهيدًا لسلخها عن تاريخ الأمة العربية وجغرافيتها.

2- إن واقع عمليات القرصنة، ومدىٰ انتشارها، وحجم مخاطرها، يخرجها من دائرة الأحداث العبثية، ليضعها في سياق المخططات الاستراتيجية الدولية، ولتبرز نتائجها متطابقة مع أحد أعمدة الاستراتيجية الإسرائيلية في سعيها لتكريس شرعيتها، وبسط نفوذها، وفرض وجودها كشريك ولاعب أساسي في توجيه وإدارة شؤون المنطقة.

3- تشير أبعاد وبواعث عمليات القرصنة إلىٰ أن إسرائيل أحد أكثر الأطراف استفادة منها، ما يرجح صوابية التحليل المبني علىٰ وجود أصابع إسرائيلية خفية وراء عمليات القرصنة الصومالية، يعزز ذلك الحصيلة التراكمية للخبرة التاريخية في التعامل الإسرائيلي مع أحداث مشابهة، وما تتمتع به إسرائيل من نفوذ في منطقة تمركز القراصنة وانطلاقهم في بونت لاند، ووجود مكاتب للمخابرات الإسرائيلية «الموساد» هناك.

4- أنتجت ثورات الربيع العربي بيئة سياسية واستراتيجية مغايرة، سيكون لإرادة الشعوب العربية فيها مساحة أكبر من التأثير في رسم السياسات العامة، ومنحىٰ اتخاذ القرارات، ما يقطع الطريق أمام سياسات الابتزاز، ونهج الإملاءات الإسرائيلية في تعاطيها مع الحقوق العربية، كما وستخلق واقعًا جديدًا من المرجح أن يعاد الاعتبار فيه للعديد من المفاهيم والقضايا، وعلىٰ رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، لتعود إسرائيل المصدر الرئيس للتهديد والصراع في المنطقة، بما يبرز دور البحر الأحمر كأحد الميادين في استراتيجية المواجهة العربية للأطماع الإسرائيلية وعزلها وحصارها.

5- بالرغم من كل عوامل الأهمية للبحر الأحمر، يبقىٰ أن اللافت للنظر،

وهو غياب استراتيجية عربية، سواء في صيغة فرعية، أو جماعية موحدة، للحفاظ على عروبة البحر الأحمر، وضمان أمنه، والتصدي لمحاولات الهيمنة عليه، ومكافحة عمليات القرصنة، لكف يد من يقف وراءها.

6- تشكل عمليات القرصنة وإفرازاتها، أحد مخرجات المشروعين الإيراني من جهة، والإسرائيلي من جهة ثانية، في سعيهما للتنافس على النفوذ والقوة في المنطقة. من هنا نجد أن إسرائيل وغيرها من القوى الدولية تقف وراء عمليات القرصنة واستغلالها في إدارة صراعاتها في منطقتنا، باعتبار أن البحر الأحمر أحد أهم ميادين الصراع، هذه الحقيقة ستتكرس في قادم الأيام مع تصدير الولايات المتحدة موجات الإرهاب إلى منطقتنا عبر خلق بؤر للتوتر بشكل عام لجذب للجماعات «الجهادية» والمتطرفة الساعية إلى إقامة إماراتها في إطار المشروع التقسيمي الذي يستهدف هذه المنطقة أرضًا وشعوبًا.

❊

الهـوامش

(1) للمزيد انظر، ندوة بعنوان «ظاهرة القرصنة البحرية في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة» مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 أبريل 2009. وكذلك: سيف المريخي، القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي في العصور الإسلامية الأولى: من قيام الدولة الإسلامية وحتى منتصف القرن الثالث الهجري،

http://www.dr-saif.com/index.php?module=article&id=28&lang=a.

(2) أعمال ندوة ظاهرة القرصنة البحرية، المرجع نفسه.

(3) سيف المريخي، المرجع السابق.

(4) ندوة ظاهرة القرصنة البحرية، المرجع السابق.

(5) أبو الخير أحمد عطية، الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة البحرية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2009، ص12.

(6) عرف الغنيمي القرصنة بأنها «عبارة عن إتيان أعمال إكراه أو انتواء إتيان هذه الأعمال في البحر دون وكالة مشروعة، وخارج نطاق اختصاص أي دولة متمدينة». انظر: محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970، ص1132.

(7) علي صادق أبو الهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1995، ص335.

(8) عرف القرصنة بأنها «كل عمل غير شرعي من أعمال العدوان يرتكبه أشخاص على ظهر سفينة خاصة في أعالي البحر أو يحاولون ارتكابه ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر سفينة أخرى، أو ضد السفينة الأخرى نفسها بقصد السلب والنهب». انظر: محمد حافظ، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1986، ص455.

(9) أبو الخير أحمد عطية، مرجع سابق، ص15.

(10) عرفت القرصنة بأنها «أعمال العنف التي تقع في مكان لا يخضع للاختصاص الإقليمي لأي دولة، ويتمثل في أعمال العنف أو السلب أو النهب لغاية خاصة، من غير غرض مشروع، بشرط أن يتعلق هذا العمل بهجوم في البحر أو منه». انظر:

http://www.Law of Libya.com/Forum/127/t8566.html.

(11) أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص587، 588.

(12) انظر في ذلك: أحمد أبو الوفا، القانون الدولي للبحار، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص48.

(13) لمزيد حول القضيتين راجع: أحمد سرحال، المرجع السابق، ص589.

(14) انظر: Admiralty and maritime law guide/international conventions/ hpp//www.admiralty law guide.com/conven/suppression1988html.

(15) انظر: أبو الخير أحمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص49، 50.

(16) أحمد محمد رفعت، صالح بكر الضيار، الإرهاب الدولي، ط2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة، 2002، ص134.

(17) بحسب المادة الأولى من اتفاقية لاهاي لمنع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات، والموقعة في 16 كانون الأول 1970، فإن جريمة اختطاف الطائرات يقصد بها «قيام أي شخص بصورة غير قانونية وهو على ظهر طائرة في حالة طيران بالاستيلاء عليها أو ممارسة سيطرة عليها بطريق القوة أو التهديد باستعمالها، أو الشروع في ارتكاب أي فعل من هذا القبيل، ويعد الشريك لمن ارتكب أيًّا من الأفعال الجرمية المذكورة، أو لمن يشرع في ارتكابها بمثابة الفاعل الأصلي».
انظر: هيثم أحمد الناصري، خطف الطائرات: دراسة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1988، ص7، 8.

(18) للمزيد عن عمليات المقاومة الفلسطينية في اختطاف الطائرات انظر: المرجع نفسه، ص18.

(19) محمد يوسف الجعبلي، دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص15، 16. وكذلك: http://ar.wikipedia.org/wiki

(20) انظر: محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 57، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، يوليو 1979. وكذلك: السيد عليوة، الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الأحمر، الأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214822&eid=3685

(21) محمد يوسف الجعبلي، المرجع السابق، ص23- 29.

(22) موسوعة مقاتل من الصحراء http://www.moqatel.com/openshare/indexf.html

(23) محمد يوسف الجعبلي، المرجع السابق، ص36- 38. وكذلك: http://ar.wikipedia.org/wiki

(24) انظر: hpp://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id
info=47597&date ar=2012-6-11

(25) للمزيد عن انتشار القوات الأمريكية انظر: أحمد سيد أحمد، دوافع وتداعيات إعادة انتشار القوات الأمريكية في الخارج، السياسة الدولية، السنة الأربعون، العدد 158، أكتوبر 2004، القاهرة، ص158 وما بعدها.

(26) تقرير القواعد العسكرية الأمريكية في الوطن العربي، إعداد حسن عواد،
saidattv.tvhttp://www.youtube.com/watch?v=o0dnctEbkyw

(27) للمزيد انظر: الحلقة العلمية «مكافحة القرصنة البحرية» خلال الفترة 19-21-12-2011: نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية، إعداد أ.د بابكر عبد الله الشيخ، كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم، 2011/12، ص46-50.

(28) محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد 13، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، ص5 وما بعدها.

(29) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ط1، 1994، ص158 وما بعدها.

(30) تتوزع مصادر مياه الكيان الإسرائيلي على كل من نهر الأردن بمعدل 800 م م^3- هضبة الجولان المحتل 35 م م^3- نهر الليطاني 400 م م^3- نهر اليرموك 85 م م^3- الضفة الغربية 600 م م^3- قطاع غزة 35 م م^3، بما مجموعه 1.955 مليار م^3، وهي إما من أراض محتلة، أو من خارج ما يوصف بحدود الكيان الإسرائيلي. كلية الدفاع الوطني، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية «استراتيجية وتاريخ»: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14614

(31) مبارك مبارك أحمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي منذ عام 1990 وحتى 2001 http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/4/2007/Serial=221862

(32) أماني الطويل، أمن البحر الأحمر: الواقع والتحديات:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/4/2009/Serial96082

(33) أحمد البيومي، العلاقات الإفريقية الإسرائيلية ... خطر متصاعد يهدد العرب، 11 فبراير 2012:
http://www.qiraatafrican.com/view/?q=76

(34) طال شيلو، غضب في القدس: مسئول جنوب أفريقي يدعو إلى عدم زيارة إسرائيل، مختارات إسرائيلية، السنة الثامنة عشر - العدد 213، سبتمبر 2012، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص66.

(35) سمر إبراهيم محمد، الوجود العسكري والأمني الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/1/2008/Serial=703788

(36) منها: إثيوبيا، كينيا، ليبريا، أوغندا، الكاميرون، جنوب أفريقيا، إريتريا، والكونغو الديمقراطية التي وقعت معها إسرائيل في العام 2002، 12 اتفاقية للتعاون الشامل قامت بموجبها بتسليح الجيش والقوات الخاصة، وإعادة تأهيل جهاز الاستخبارات الكونغولي والمعروف باسم «نير»، وكذلك تسليح كل من جيشي رواندا وبوروندي. المرجع نفسه.

(37) للمزيد حول هذه المراحل: انظر: مراحل تطور العلاقات الأفريقية الإسرائيلية
http://www.asqh.org/threads/4420

(38) أماني الطويل، مرجع سبق ذكره، وكذلك: محمود توفيق محمود، مرجع سبق ذكره، ص174.

(39) يقول أبا إبيان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق: «وإن ضمان موطئ قدم لإسرائيل على البحر الأحمر يعوضها عن الحصار الإقليمي المفروض عليها، عن طريق ربط المحيطات الشرقية والغربية عبر قطاع ضيق من الأرض يمكّن إسرائيل أن تصبح الجسد الذي تعتبره تجارة الشعوب في القارات جميعًا». انظر: حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، منشورات اتحاد الكتاب العربي 1999،
awu-dam.org/book/99/study.99/54-h-m/book99-sd005.htm.

(40) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مكتبة العلم والإيمان، القاهرة،1996، ص290.

(41) المرجع نفسه، ص291. وكذلك: النفوذ الصهيوني في أريتريا:

http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49913&TypeID=2&ItemID=412

(42) أماني الطويل، مرجع سبق ذكره. وكذلك: صلاح حميدة، القرصنة،

www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/11/22/151503.htm.

(43) نيفين مسعد، دراسة في الإدراك والسياسات: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، في أمن الخليج العربي، تحرير عبد المنعم المشاط، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، جامعة القاهرة، 1994، ص291.

(44) مصطفى كمال طه، القانون البحري، منشورات كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1986، ص35.

(45) أحمد التهامي عبد الحي، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومياه النيل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2003، ص3.

(46) شمعون بيريس، مرجع سبق ذكره، ص154-171.

(47) همام سرحان، تأثير القرصنة الصومالية على قناة السويس بين التحذير والتهوين:

http/www.swissinfo.ch/ara/Arabic_i…583000&ty=st.

(48) للباحث تحفظ حول ماهية «إسقاط النظام»، حيث إن النظام مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والثقافات والموروثات التاريخية والعقائد السياسية والدينية، وحتى الحواضن الجغرافية، بما يشكل الكل المجتمعي، إلا إذا كان المقصود بالنظام المؤسسات السياسية، وهي أيضًا ما لا يمكن إسقاطه بالكلية، وإنما تطهيره، وإعادة هيكلته، بما يفضي إلى مزيدا من الشفافية، والحرية والعدالة.

(49) علاء سالم، إسرائيل وثورة التغيير في مصر: هواجس وتحديات،

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/3/2011s=646653

(50) علاء سالم، المرجع نفسه.

❊

المصادر والمراجع

1- الحلقة العلمية «مكافحة القرصنة البحرية» خلال الفترة 19-21-12-2011: نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية، إعداد أ.د. بابكر عبد الله الشيخ، كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الخرطوم، 2011/12.

2- إبراهيم ناجي علوش، الوجود العسكري الأمريكي في عمان، http://www.freearabvoice.org/arabi/kuttab/alwjoodAl3askareeHona/8Oman.htm

3- أبو الخير أحمد عطية، الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة البحرية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2009.

4- أحمد إبراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا، السياسة الدولية، العدد 122، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1990.

5- أحمد أبو الوفا، القانون الدولي للبحار، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

6- أحمد البيومي، العلاقات الإفريقية الإسرائيلية ... خطر متصاعد يهدد العرب، 11 فبراير 2012: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=76

7- أحمد التهامي عبد الحي، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومياه النيل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2003.

8- أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

9- أحمد سيد أحمد، دوافع وتداعيات إعادة انتشار القوات الأمريكية في الخارج، السياسة الدولية، السنة الأربعون، العدد 158، أكتوبر 2004، القاهرة.

10- أحمد علو، القرصنة الصومالية وخلفيات نشوئها، http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=21128

11- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، ط2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة، 2002.

12- أماني الطويل، أمن البحر الأحمر: الواقع والتحديات: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/4/2009/Serial96082

13- تقرير القواعد العسكرية الأمريكية في الوطن العربي، إعداد حسن عواد، http://www.youtube.com/watch?v=o0dnctEbkywsaidattv.tv

14- حسام جاد الرب، جغرافيا إفريقيا وحوض النيل، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2006.

15- سمر إبراهيم محمد، الوجود العسكري والأمني الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/1/2008/Serial=703788

16- سمير محمود، القواعد الأمريكية في العالم، مدونة مجالس عربية، http://samsad.elaphblog.com/posts.aspx?U=2728&A=29999

17- السيد عليوة، الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الأحمر، الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214822&eid=3685

18- سيف المريخي، القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي في العصور الإسلامية الأولىٰ : من قيام الدولة الإسلامية وحتىٰ منتصف القرن الثالث الهجري:
http/www.dr-saif.com/index.php?module=article&id=28&lang=A.
19- شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ط1، 1994.
20- صلاح حميدة، القرصنة، www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/11/22/151503.htm.
12- طال شيلو، غضب في القدس: مسؤول جنوب أفريقي يدعو إلىٰ عدم زيارة إسرائيل، مختارات إسرائيلية، السنة الثامنة عشر العدد 213، سبتمبر 2012، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
22- علاء سالم، إسرائيل وثورة التغير في مصر: هواجس وتحديات،
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/3/2011s=646653
23- علي صادق أبو الهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995.
24- عواطف عبد الرحمٰن، السياسة الصومالية وثورة أكتوبر، مجلة السياسة الدولية، العدد 22/ تشرين أول/ أكتوبر 1970، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.
25- القرصنة البحرية والأهداف الخفية:
http://www.islammemo.cc/al-mesbar/2008/11/26/72879.html
26- القرصنة في الصومال وأثرها علىٰ أمن البحر الأحمر:
http://almohmashin.com/araahoradetails.aspx?id=336/10/2011
27- القرصنة في القرن الإفريقي وردود الفعل تجاهها:
http://www.aleshteraki.net/articles.php?id=1101/13/1/2009
28- كلية الدفاع الوطني الإسرائيلي، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية «استراتيجية وتاريخ»:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14614
29- مبارك مبارك أحمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقي منذ عام 1990 وحتىٰ 2001 http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?1/4/2007/Serial=221862
30- محمد بركات، مشكلات الحدود العربية: أسبابها النفسية وآثارها السلبية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، 2005.
31- محمد حافظ، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1986.
32- محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970.
33- محمد يوسف الجعبلي، دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
34- محمود توفيق محمود، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 57، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، يوليو 1979.
35- محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، سلسلة الدراسات الخاصة، العدد 13، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973.
36- مراحل تطور العلاقات الأفريقية الإسرائيلية http://www.asqh.org/threads/4420

37- حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، منشورات اتحاد الكتاب العربي 1999.
awu-dam.org/book/99/study.99/54-h-m/book99-sd005.htm.

38- مصطفى كمال طه، القانون البحري، منشورات كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1986.

39- موسوعة مقاتل من الصحراء http://www.moqatel.com/openshare/indexf.html

40- نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=217506

41- نجوى أمين الفوال، دولة الصومال: ولادة جديدة، المستقبل العربي، السنة 23، العدد 262، كانون الثاني/ ديسمبر 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

42- ندوة بعنوان «ظاهرة القرصنة البحرية في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة» مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 أبريل 2009.

43- النفوذ الصهيوني في أريتريا:
http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49913&TypeID=2&ItemID=412

44- نيفين مسعد، دراسة في الإدراك والسياسات: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، في أمن الخليج العربي، تحرير عبد المنعم المشاط، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، جامعة القاهرة، 1994.

45- همام سرحان، تأثير القرصنة الصومالية على قناة السويس بين التحذير والتهوين:
http/www.swissinfo.ch/ara/Arabic_i…583000&ty=st.

46- هيثم أحمد الناصري، خطف الطائرات: دراسة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1988.

47- هيفاء أحمد محمد يونس، المصالحة الصومالية، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 316، يونيو/ حزيران 2005 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

48- ورقة بعنوان «القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر» إعداد د. آدم محمد أحمد عبد الله، يناير 2012، كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بتعاون مع جامعة الحسن الأول بالمملكة المغربية، إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية: http://nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/strategicCollege/ ,
Collegeactivities/ScientificForums/act_06032012/Documents/005.pdf

49- يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مكتبة العلم والإيمان، القاهرة، 1996.

50- Admiralty and maritime law guide/international conventions/hpp//www.admiralty law guide.com/conven/suppression1988html.

51- http//www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id info=47597&date ar=2012-6-11

52- http://ar.wikipedia.org/wiki

53- http://www.dr-saif.com/index.php?module=article&id=28&lang=a.

54- http://www.goldentraderfx.com/vb/thread567726.html

55- http://www.Law of Libya.com/Forum/127/t8566.html

● ○ ●